العربي السفير
جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان
17 | 1
الخميس 19 حزيران 2014 ـ الموافق 21 شعبان 1435 هـ ـ العدد 12800
AS-SAFIR Arabic political daily – June 19, 2014 N° 12800

في سوريا يخصخص القطاع العام الإنتاجي بدعاوى خساراته، مع أن هناك منشآت رابحة. والصمت المتواطئ عن «التشوهّات الخُلْقيّة» لدى أطفال العراق نتيجة استخدام الأميركان لأسلحة محرمة.
2

ثقافة القات في اليمن: باتت تستهلكه كلّ الفئات الاجتماعية من أغنياء وفقراء، وحتى النساء... و«اليمن» يقع خارج العالم، حسب الصورة النمطية التي تروّج لها هوليوود بلا قلق.
3

إخضاع الفضاء الفلسطيني للاحتلال عبر السيطرة الإسرائيلية على شكل بنية الأرض وديموغرافيتها. و«شريط الصور» من تونس عن حملة «سلفي ـ زبالة»، الذي يحور المعتاد من الـselfie.
4

موت السيّد: التغذية القسريّة لن تقمع الأسرى

يلاعب الأسرى الإداريون الفلسطينيون موتهم إذ يشارفون على الشهر الثالث من الإضراب عن الطعام. 125 أسيراً يطالبون بالتحرر الفوريّ من السجن وإنهاء الاعتقال الإداريّ. ليس المطلب عادياً، بل هو غير مسبوق. تاريخياً، خاضت الحركة الأسيرة الفلسطينية 25 إضراباً عن الطعام، أغلبيتها الساحقة إضرابات مطلبيّة لتحسين ظروف السجن، وجزء منها في سنوات التسعينيّات للضغط على العمليّة السلمية لشمْل قضيّتهم في التسوية. لكن هذا الاضراب يأتي تاجاً لسلسلةٍ من الإضرابات الفرديّة التي حملت مطلباً واحداً: التحرر من السجن.

يدمج الإضراب عنصرين أساسيين، الأوّل مُشتق من الإضرابات الفرديّة التي شهدتها السنوات الأخيرة، مطلب التحرر، وهو مطلب قطعيّ. والثاني جماعيّة الاضراب وتنظيمه، وهو مشتق من تقاليد الحركة الأسيرة في السجون. من دون الدخول في صواب هذا الدمج، إلا أنه يحتوي على معانٍ كثيرة تختبئ تحت الخطاب القانونيّ والحقوقي الواضح. كيف سنستدلّ على معاني هذا النِّضال؟ عبر التمعّن في الأشكال التي تتخذها الصهيونيّة لقمعه أي قرار بسنّ قانون «التغذية القسريّة»: أن يُطعموا الأسرى رغماً عنهم.

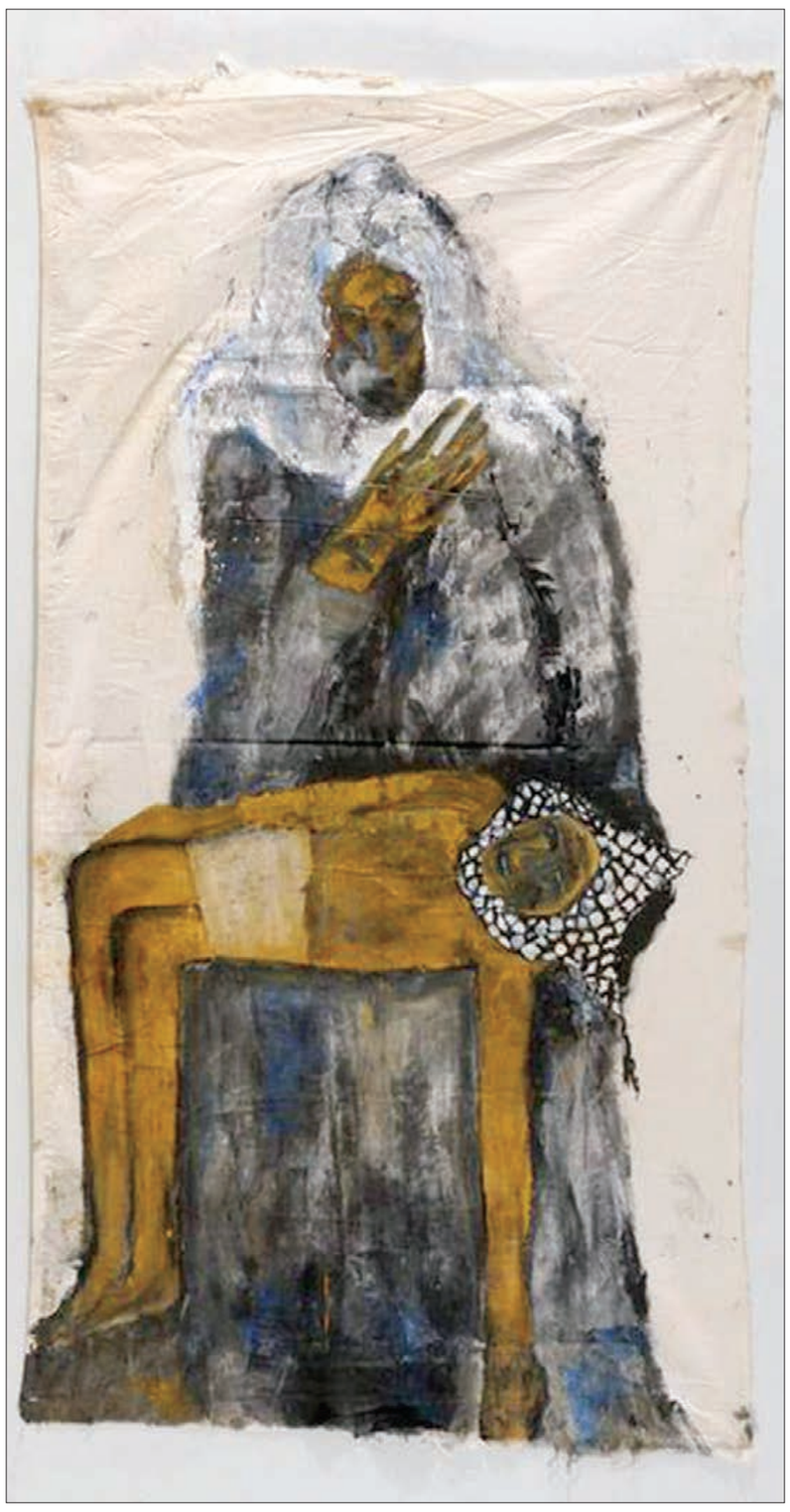
نسرين أبو بكر – فلسطين

انقلاب السحر على الساحر

ليس هذا أول استخدام للتغذية القسريّة ضد المعتقلين الفلسطينيين. في إضراب سجن نفحة في تموز/ يوليو 1980، حاولت إدارة السجون إطعام الأسرى قسراً عن طريق أنابيب بلاستيكيّة تدفع بالمواد الغذائيّة إلى المعدة عبر فتحة الأنف. كانت تلك تجربة عينيّة ومحددة. الأسرى الذين تعرضوا للتغذية القسريّة نُقلوا جميعهم بحالة صحيّة متدهورة إلى مستشفى سجن الرملة. إضافةً للتغذية القسريّة، تعرّض الأسرى للتنكيل الوحشيّ. في هذه الظروف استشهد الأسير راسم حلاوة والأسير علي الجعفري.

لم تنجح تجربة التغذية القسريّة قبل 34 عاماً. العكس هو الصحيح: حوّلت الإضراب إلى نقطة تحوّل مركزيّة في مسيرة الحركة الأسيرة. كانت الحكومة الإسرائيليّة قد افتتحت سجن نفحة في العام نفسه بهدف عزل قيادات الحركة الأسيرة عن باقي السجون. بعد بدء التغذية القسريّة، التحقت كل السجون، من دون استثناء، بالإضراب مكرّسةً بذلك التفافها حول تلك القيادة. كذلك، مهّد إضراب نفحة هذا، بحدّته وعنفوانه وصلابته، الطريق إلى إضراب 1984 في سجن الجنيد، وهو الإضراب الذي خضعت فيه الحكومة الإسرائيليّة لمطالب الأسرى كاملة، كما أقالت مدير مصلحة السجون آنذاك، واستبدلته بآخر أكثر «اعتدالاً».

تعذيب ديموقراطي!

تنتظر إسرائيل اليوم قانوناً يشرّع استخدام التغذية القسريّة. سلطة السجون لن تتحمّل وحدها عبء المسؤوليّة في حال تحوّلت التغذية القسريّة إلى جحيم يحسم الإضراب لمصلحة الأسرى. في العام 1984 وقّعت إسرائيل على الوثيقة العالميّة لمناهضة التعذيب، وصادق البرلمان الإسرائيليّ على التوقيع في العام 1991. اليوم، عدد كبير من المؤسسات الحقوقيّة تتابع عمل جهاز المخابرات ومصلحة السجون، وتحقق فيه وتراقبه وتوثّق وتعمل على قضايا التعذيب. سلطة السجون والمخابرات لا زالوا على قمعهم المعتاد، لكنّهم أكثر حذراً في استخدام أدوات القمع، وأكثر دراسة لها. هذا أولاً. ثم لماذا تتحمّل المخابرات الإسرائيليّة وحدها مسؤوليّة التغذية القسريّة، إن كان لديها أغلبيّة برلمانيّة فاشيّة «تبصم بالعشرة» لكل ما تقوله، ويمكنها أن تسنّ القوانين بحسب الطلب وبسرعة البرق، ويتحمّل الجمهور كله، عبر مندوبيه، مسؤولية التعذيب؟

لم يأت مشروع قانون التغذية القسريّة للبرلمان الإسرائيلي بسبب الإضراب الحالي. طُرح مشروع القانون في نهاية العام 2013، وفي شباط/فبراير من العام الجاري، أعطى المستشار القضائي للحكومة الإسرائيليّة الضوء الأخضر للمباشرة بالتشريع. القانون أتى على أثر سلسلة من الإضرابات الفرديّة التي خاضها الأسرى الإداريّون وتحرروا بفضلها.

عشبةٌ في ركام الحركة الأسيرة

في كلّ مرّة قررت فيها إسرائيل ضرب التنظيم السياسي وتحطيمه ونجحت، تعرقلت بالعشب الذي ينبت بين الركام. كلما حطّمت إسرائيل تنظيماً نضالياً مركزياً، تورّطت بتشكل طبيعي لبديل نضالي لا مركزي، خارج عن التقاليد النضاليّة، غير منظم، أو خارج عن المألوف تنظيمياً. ميزة هذه العُشبة التي تُعرقل إسرائيل في كلّ مرة، أنها ترفس إطار اللعبة وقوانينها التي التزم بها التنظيم النضالي الذي حطّمته إسرائيل. حين ضُربت الحركة الأسيرة (وإسرائيل ضلع واحد في تركيبة معقّدة من العوامل التي أدت لذلك)، وظهر عليها ملامح الاحتضار التنظيمي، ظهر الإضراب الفرديّ.

لماذا اضطر النظام الصهيونيّ إلى التفكير باستخدام التغذية القسريّة، وبشكلٍ منهجيّ مقنن، الآن بالذات؟ لأن استخدام الاضراب عن الطّعام اختلف: لم يعد أداة للضغط على إدارة السجن ضمن منظومة القواعد القائمة، بل صار ثغرة يخرج منها السجين إلى الحريّة ويكسر دائرة السجن المغلقة. يستطيع النظام أن يقبل الإضراب عن الطعام، وتحاول إدارة السجن كسره ضمن الأدوات الموجودة. ولذلك، لطالما ظنّ الوهم قائماً بأن المعركة هي معركة بين السجين والسجّان ـ معركة على إدخال الراديو إلى السجن أو وقف التفتيش العاري أو ادخال الكتب إلى السجن. أما عندما يتجاوز الأسرى دائرتهم المغلقة، ويتعرّضوا للقواعد الأساسيّة، للشروط المسبقة، للمنزلات التي تتأسس عليها دائرة السجن ـ سياسة الاعتقال الإداري، مثلاً ـ يفقد النظام الصهيوني صوابه.

المجتمع الصهيوني.. ورهاب الأماكن المغلقة

مرّة أخرى، تجد إسرائيل نفسها تحفر وتنبش في قوانينها لتتمكّن من إبقاء منظومتها القمعيّة كما هي. تواصل انكفاءها على نفسها: تبحث في نفسها عن شرعيّة لنفسها، في حين تفقد شرعيّتها أمام الإنسانيّة. تتحصّن بقوانينها لتدافع عن نفسها بوجه القانون الإنساني الدولي، وبوجه أبسط القواعد الأخلاقيّة. هذا الانكفاء الإسرائيلي إلى الداخل، الناتج عن العصبيّة الاستعماريّة، يتأجج فيُجبر شرائح أوسع من المجتمع الصهيوني أن تعود إلى دورها الأوّلي، الحقيقي والأصلي، في الوضع السياسي: دور الطاغية.

الانكفاء السياسي يقلّص المساحة التي يشغلها المجتمع. هذه المساحة تتيح للأفراد حركتهم. كلما زاد الانكفاء السياسي، صارت المساحة أضيق، وصار عسيراً على الصهيوني أن يبتعد و«يتحرر» من دوره الأصلي. والعكس صحيح، كلما انفتح النظام السياسي الاستعماري، زادت المساحة، وصار للأفراد فيه مجال متاح بأن يتركوا مواقعهم العسكريّة ويتجوّلوا في رحاب مدنيّتهم وإنسانيّتهم.

الإضراب عن الطعام، حين يسعى لنسف السجن عبر التحرر منه، يجبر إسرائيل على الانكفاء على نفسها عبر النبش في قوانينها. بالتالي، نشهد واحدة من أبشع عمليات التعذيب المكنة على الإطلاق، فيها يُنتهك جسد الإنسان من الداخل، وتُستخدم القوّة لضرب الأعضاء الداخليّة للجسم. ولكننا لا نشهد عملية التعذيب هذه كما شهدناها في العام 1980. هذه المرّة، لن نكون أمام عصابة من رجال المخابرات والسجّانين والأطباء العسكريين الذين يدفعون بأنبوب بلاستيكي داخل أنف الأسير، لكننا سنكون أمام برلمان بربطات عنق يشرّع دفع الأنبوب البلاستيكي، أطباء مدنيّين يشاركون في التعذيب، قضاة محكمة يصادقون، وصحافة متنوّرة تُغطي بتعددية ورديّة وموضوعيّة، أبشع وأحقر وأصعب عمليات التعذيب المكنة. هذه هي الحقيقة الإسرائيلية، الحقيقة التي كانت دائماً وستبقى. وهي الحقيقة التي يناضل المضطهَد من أجل محاصرة مساحة تَجَسُّدِها، حتى تُظهر وجهها الحقيقي.

تمشي الحكومة الإسرائيلية نحو خسارتها في قضيّة التغذية القسريّة. حتى لو كسرت الإضراب، حتّى لو استشهد عدد من الأسرى. نذكر الإضرابات السابقة عن الطعام: آلاف الأسرى يضربون عن الطعام لعشرين وثلاثين يوماً من دون أن تنبس الصحافة الإسرائيليّة بحرفٍ عنهم. حين وصل اقتراح قانون التغذية القسريّة إلى البرلمان، لم يعد أي صحافي يستطيع أن يغض النظر عن الإضراب.

ليس ذلك فقط. الصحافة الإسرائيليّة ضغطت على نقابة الأطبّاء مطالبةً بموقفها، الأخيرة دعت الأطباء لرفض الالتزام بالقانون بأي شكلٍ من الأشكال. على لسان النقابة جاء أن «الأطباء الذين سيطبقون هذا القانون سيُلفظون من الدوائر الطبية العالميّة، وسيكون من الصعب الدفاع عنهم أمام القضاء الدولي. الأخلاقيّات الطبيّة فوق القانون». هذه بالطبع ليست إنسانيّة زائدة لنقابة الأطباء الإسرائيليّة ولا يساريّة مفرطة، ولكن نقابة الأطباء تعرف كذلك أن القانون يلغيها ويتناقض مع القواعد الأساسيّة التي تقوم عليها.

«حتى يموت الموت»

رُبما سيُهمله التاريخ، لكن هذا الخبر الصحافي البسيط الذي نشرته صحيفة هآرتس حول إعلان نقابة الأطباء أنها لن تخضع للقانون، هو الفاصلة السياسيّة التي تعكس شلل النظام، وعدم قدرته على تطبيق قراراته. سيجد لذلك حلولاً، لكنها حلول مؤقتة، ستزيد تعقيد حالته، وتزيد تناقضاته، وستنفجر بوجهه مرةً أخرى في المعركة المقبلة.

نكذب إن قلنا إن الاضراب الحالي عن الطعام بدأ ويسير بمثاليّة، الصفّ الفلسطيني متخبّط، التضامن ضعيف، والمزج بين عناصر الإضراب الفردي والإضراب الجماعي تشكّل عوائق ومخاطر بإمكانها النيل من الإضراب. ربما يُطرح التساؤل: هل كان على الأسرى الإداريين أن يستنزفوا إسرائيل بمعركة بطيئة، واحداً بعد الآخر، بدلاً من توحيد الإضراب... وربما يحمل الإضراب الفرديّ عوامل نجاح أقوى مثل التضامن مع هويّة المُضرب في زمنٍ تتغلّب فيه صورة البطل وحبكته الدراميّة على كل مطلب سياسيّ منصوص.

لكن الأكيد أن ميزة الإضراب هي في أنه يخرج من قوانين اللعبة إلى استئناف الأسئلة الجوهريّة حول شرعيّة السجن الإداري أصلاً. وأن هذا النمط من الأسئلة نجده خارج السجن، يسأل وجود الاستعمار وليس عن مستوطناته في الضفة الغربيّة. وهو النضال الذي يستطيع أن يهدم النظام القائم، لأن التقدّم نحو الموت بهامة مرفوعة يعرقل الموت وينقض سطوته. والعبد إن مات، فقد السيّد سيادته فانتهى.

مجد كيّال

كاتب فلسطيني من حيفا

نساء الحي الصناعي: ومع ذلك ما زلن يعملن

السابعة صباحا. تقف حافلات مكتظة قُرب أبواب معامل النسيج وينزل بعض الرجال، ومئات النساء يفطرن بكأس شاي ونصف خبزة فيها قطعة جبن أو مدهون بالعسل، عسل سكر لا عسل نحل. المهم هو الحلاوة. لا تفطر العاملة في بيتها كي لا تتأخر عن العمل، فكل تأخر قد يسبب حسما من الأجرة... لذلك تستأجر القادمات من البوادي منازل قريبة من الحي الصناعي لحذف محنة التنقل.

تستيقظ المتزوجة أبكر من غيرها، تعد الفطور والغداء معا. تترك المفتاح لدى أقرب بقال وتوصي ابنها. ستعود في السابعة مساء. على الطفل تدبر أمره بين السابعتين. تركض نحو مقر عملها، كرهت طريقها من فرط المرور فيه. لكنها تستمد طاقتها من أولادها. سيموتون جوعا إن لم تعمل. تتساءل في بداية سيناريو الذهاب والعودة: هل سيكون اليوم أفضل من البارحة؟

سيكون أفضل.

تفتح أبواب المعامل، جيش من النساء بوزرات بيضاء، يُشبّهن أنفسهن بالدجاج، يتزاحمن في باب المصنع. يذكرني ذلك بمطلع فيلم «الأزمنة الحديثة» لشارلي شابلن. بعد ارتداء الوزرة والتسلح بالمقص تشرع العاملة في محاربة الخيوط الزائدة وطي الملابس. عمل يدوي لا يتطلب معرفة وخبرة. وهذا ما تقدر عليه كل من لديها مستوى تعليمي ضعيف، وهن بلا مهارة. مع الزمن تتطور الآلات وتقوم بجل العمل بشكل أسرع وأقل كلفة. وهذا ما لا يترك للعاملات إلا أشغالا جانبية... تترقى الذكيات الصبورات من طي الملابس إلى خياطتها فيحصلن على أكثر من دولار للساعة.

يتطلب الترقي تركيزا شديدا. ممنوع الكلام أثناء العمل، ممنوع الرد على الهاتف. من تكلمت تطرد. لذا فساعة الغداء فرصة للكلام وتفريغ مختلف المشاعر. للنميمة فوائد كثيرة، ولا بد لكل فرد من جرعة يومية. النميمة تطيل العمر، لذا تعيش النساء أكثر من الرجال... يحقق الرجال أرباحا كثيرة حين يشغّلون النساء. تفضل المصانع تشغيل النساء ممن اعمارهن بين ثماني عشرة وثلاثين سنة. هنا نجد العازبات والأرامل والمطلقات وزوجات العاطلين... ضمنهن الكثير من القادمات من البوادي... ينتشر وعي متزايد، بدا يصير علنيا، بأن قدرة تحمل النساء أكبر. وهن يُعلن أسراً يتزايد عددها.

في المعمل المكتظ، العمل فردي، كل عاملة مكلفة بمهمة محددة، وهذا يسهل على المسؤول مراقبتها. يا ويلها من أفسدت ثوبا أو عطّلت آلة. وهذه «الفردانية» تدمر روح التعاون بين العاملات. لا جدوى من شعار: «يا عاملات النسيج اتحدن» لأن كل عاملة تريد إنقاذ نفسها حتى لو أرسلت غيرها إلى الجحيم.

تقبل العاملات أعمالا موقتة بلا عقود أو شهادة أجرة، بلا ضمان اجتماعي وتقاعد. تقول الحكومة أن مرونة قانون الشغل تشجع الشركات على الاستثمار. يربح المستثمرون لأن كثرة العاملات تخفض أجورهن. لقد تراجعت الصناعات النسيجية في المغرب بنسبة 5.8 في المئة بين 2012 و2013. فبحثا عن الأرخص، تنقل شركات الألبسة مصانعها إلى دول فيها يد عاملة رخيصة وقوانين شغل رخوة. في النهاية، فالأرخص هم البشر، خاصة حين يلتحقون بسوق العمل من دون تدريب مسبق. لذا يسهل على الشركات ابتزاز الأفراد والدول تحت تهديد «خففوا القوانين وأوقفوا الاحتجاجات وإلا نرحل».

ولذا ظهر منافسون كبار مثل بنغلاديش حيث يمكن للشركات دفع أقل. وقد سمعت الخياطات عن مقتل أكثر من 800 عامل نسيج في بنغلاديش جلهم نساء. تتكرر أخبار حرائق مصانع النسيج في مصر. نادرا ما يناضل عمال النسيج لتحسين أوضاعهم لكي لا تهرب الشركات.

أتجول في الحي الصناعي، أسجل الملاحظات وأجوبة بعض العاملات، اجلس في مطعم موقت قرب باب معمل النسيج، أحرر تحقيقي من عين المكان لتمتلئ حواسي وجملي بعرق البشر.

تحل ساعة الغداء، ترجع العاملات المحظوظات لمنازلهن، تكره العازبات السير في الشمس خاصة عند الظهر، لذا يتغدين في ساحة المعمل، يجلبن طعاما (مرق بارد في آنية بلاستيكية) أو يشترين وجبات خفيفة من باعة متجولين. وجبات لا تشبع تماما لأن الأكل مكلف. الاقتصاد هو الحمية الوحيدة التي تقدر عليها العاملة للحفاظ على النقود.

النقود وما أدراك ما النقود. ففي طريقها للعمل تتعرض العاملة للتحرش بالنقود، يقول لها راكب السيارة الذي يطاردها «اركبي وأعطيك ضعف أجرة شهر في ساعة». هذا عصر الفلوس. بعض الشابات يلبين نداء الحب في سيارة مكيفة.

رفعت الحكومة المغربية الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص بنسبة عشرة في المئة في عيد الشغل، غضبت نقابة رجال الأعمال. قالت الحكومة إن الزيادة ستقسم على سنتين أي 5 في المئة في العام 2014 والثانية في التي تليها. الحكومة قالت فقط. العمال لم يسمع لهم صوت. في المعامل يتعرض النقابيون للطرد لأنهم يحرضون على المطالبة بالحقوق، وهذا ما يسميه أرباب المعامل فوضى. على باب مقر نقابة في وسط الدار البيضاء شعار برنامج للدفاع عن الحرية النقابية. في المغرب لرجال الأعمال نقابة واحدة وللعمال نقابات كثيرة. لم تعد الحكومة طرفا في الحوار الاجتماعي. صارت تتصرف كوسيط تحت تأثير نفوذ رجال الأعمال وهيمنة السوق الدولية.

في هذه الأجواء الصعبة صار التشغيل أشبه بمنّة. تقول العاملة لنفسها: «احمدي الله أنك وجدت عملا». في استراحة الغداء تفكر الأمهات في الأولاد الذين يتدبرون أمورهم بين السابعتين. لا بد أنهم يسخنون الغداء، تتبعهم بالهاتف المحمول... ذات يوم طلبوها في مدرسة ابنها، طلبت ساعة من مدير عملها وذهبت. وأخبرها مدير المدرسة أن هناك قملا في رأس ابنها. شعرت بالعار، بالذل.

بعد الغداء تعود العاملة للعمل. وبعد ساعات عمل طويلة في الضجيج، تغادر منهكة جسديا وروحيا. تفرح حين تغادر المعمل وقد مر يومها بسلام، وفي الطريق تعود أحاديث الصحة وأسئلة المستقبل. ما أشبه اليوم بالبارحة، تتكرر فيه حكاية نساء لا يشبهن شهرزاد، تنقصهن المعرفة والحيلة والنقود... يتساءلن: إلى متى؟ إلى متى؟

وبما أنه لا بديل لديهن، فالحي الصناعي هو الجنة.

في الطريق تشعر العاملة بألم الظهر والرجلين، تورمت ركبتاها وانتفخت رجلاها من طول الوقوف أو الجلوس أمام الآلة. يتسبب الوقوف الطويل في بروز عروق الساقين، يعرف الرجل حياة المرأة من مسك بطن ساقها. المقهورات يكون بطن ساقهن مترهلا. هذه ملاحظة شخصية، للعاملات مشاغل لا تلتقطها عين البصاص الموظف، أي أنا. بالنسبة للعاملة، يقلقها أن تطرد أكثر من أي شيء آخر، تفكر في الأفواه الجائعة في البيت أكثر مما تفكر في عروق ساقيها. لا تحب هذه المهنة، لكن تحب النقود التي تحصل عليها منها نهاية كل شهر. عادة لا تقبض أجرتها في وقت معلوم. تأخذ أجرتها في ظرف كأنها صدقة لكي لا تحصل على ورقة تثبت عملها في الشركة. حين تقبض الأجرة تحرص على العودة ضمن جماعة خوفا من اللصوص في الحافلات أو في الأزقة الجانبية. تتشارك مع غيرها في دفع أجرة تاكسي صغير.

تصل البيت، ما أسعدها حين تسدد فواتيرها، ترسل بعض النقود لأمها، تشتري لابنها ملابس جديدة فيرتديها ويقبلها... تصف مهنتها بأنها محاربة الخيوط الزائدة. وبما أنها حرب فهي تجدها مهمة نبيلة. لذا، وحتى لا يكون البصاص وصيا على وعي موضوعه، يسجّل أنه بالنسبة للنساء القادمات من البوادي خاصة، يعتبر العمل في معامل النسيج حلما وترقيا اجتماعيا... الدليل؟

ما زلن يعملن.

محمد بنعزيز

كاتب وسينمائي من المغرب

ما الذي يجري في العراق؟

لا يتعلق السؤال بالاستعراض البائس لداعش في الموصل الذي تحوم حول ملابساته ألف علامة استفهام، تبدأ من الخيانات المحتملة لبعض الضباط، الذين اخْلوا بلا أدنى مواجهة المنطقة أمام بضع مئات من المسلحين، بينما عديد قواتهم يتجاوز السبعين ألفاً علاوة على الدبابات والطائرات... ولا تنتهي عند سائر مناطق الغموض التي لم يكلف المسؤولون العراقيون أنفسهم عناء جلائها، مكرِّسين بذا الطابع «القدري» المهول للظاهرة الغريبة.

ولا يتعلق السؤال بتعدد الأطراف التي تتناهش الحدث من كل صوب، مؤيدة ومعادية، يحاول كل واحد منها توظيفه لخدمة أغراضه: انظر بقايا البعث الذين يقولون بكل صفاقة «داعش للتخويف، أما في الحقيقة فهذا نحن!»، كما لو أن العراق لم يختبرهم كفاية، وكما لو أن العراقيين لا ينتظرون سواهم، وكما لو أنهم لم يتسببوا له بما يكفي من الكوارث. وهذا إعلام قطر بكل أدواته يتكلم عن «انتفاضة» أبطالها «مقاتلو قبائل ومسلمون»، ويبشر بقرب «سقوط بغداد»، وكأنهم صوت هولاكو يُبعث من جديد. وها الأكراد يرونها سانحة لاحتلال كركوك. وأما المدهش، فهي الأطراف الشيعية العراقية بكل مستوياتها، التي تتصرف كأقلية مذعورة في بلد تفوق نسبة الشيعة من سكانه الـ70 في المئة، فتعلن النفير للذود عن «المقدسات» (؟؟)، عوضاً عن اتخاذ الحدث مناسبة للبروز كالطرف الوطني المعني بمصير البلد برمته، يسلك ويتكلم بوصفه كذلك وليس كميليشيا مذهبية (كبيرة ولا شك: أكبر من داعش!)، ويقترح خطة إنقاذ وطنية عامة.

وأما رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة الخ الخ، السيد المالكي، فلو كان يابانياً لمارس الهارا كيري غسلا للعار وهو المسؤول بكل تلك الصفات، أو على الأقل لاستقال أسوة برئيس الوزراء الكوري الجنوبي الذي وجد نفسه مسؤولا عن غرق عبارة تقل تلامذة... ولكن أبداً. اعتبرها هدية من السماء تؤجل مواجهته لمعضلة تشكيل الحكومة. ويتكلم عن ضرورة «محاسبة المسؤولين». وأكثر: رأى فيها فرصة لنيل إعلان الطوارئ بشرعية كاملة من البرلمان!

بغداد ليست مهددة بأي سقوط. فهي والعراق برمته، سقطا منذ زمن تحت فساد ونهب يفوقان الخيال. «فرهود». وتحت مذهبية طاغية مدمرة. واليوم انتهت مرحلة: فإما وطنية عراقية وإما خراب كما وحده العراق يجيده.

نهلة الشهال

العربي السفير

ملف

4.657 مليار دولار هو احتياطي النقد الأجنبي في اليمن، بعد وصوله إلى أدنى مستوياته على الإطلاق للشهر الثالث على التوالي، إذ فقد 5 في المئة من قيمته خلال شهر نيسان / أبريل الفائت. وقال البنك المركزي اليمني إنّ التراجع ناتج عن تعرّض خطوط أنابيب النفط للتفجيرات المتتالية.

السلطة في سوريا: الخصخصة هي الحل!

غيداء – سوريا

خصخصة القطاع العام الإنتاجي في البلاد لا رجعة منها هذه المرّة. ليس في هذا التوصيف تجنٍ بعدما بيّن تقريرٌ صدر عن وزارة الصناعة السوريةّ مطلع شهر نيسان/أبريل 2014 أن قيمة الأضرار الأولية التي لحقت بالقطاع العام الصناعي تجاوزت 155 مليار ليرة حتى بداية الشهر الثالث من العام الحالي، منها نحو 53 مليار ليرة كأضرار مباشرة، و72 مليار ليرة كأضرار غير مباشرة. التقرير وثّق تعطل 49 شركة ومعمل ومحلج من المنشآت التابعة لوزارة الصناعة جرّاء تخريبها، من دون أن ننسى 14 شركة ومحلجاً كانت متوقفة بالأصل قبل العام 2011.

آخر لجان الإصلاح

إذاً 63 منشأة صناعية تتبع لوزارة الصناعة توقفت عن العمل. والرقم المقلق لأنه يعني أنّ أكثر من نصف مؤسسات وشركات القطاع العام الصناعي، البالغ تعدادها 112 شركة يعمل فيها 80 ألف عامل، أصبحت خارج الإنتاج.

ولا يبدو أن إعادة تأهيل هذه المنشآت ينسجم مع المساعي الحميمة للحكومات السورية المتعاقبة بعد العام 2007، بعد اختيارها مسلك خصخصة القطاع العام الإنتاجي مراراً، متذرعة بالمؤشرات السلبية لأداء هذا القطاع لانخفاض إنتاجيته بنسبة 15 في المئة بين عامي 2000 و2008. فخلال الفترة الممتدة بين عامي 2004 و2008، انخفض إنتاج 54 صناعة تحويلية من أصل 93 تتبع القطاع العام، على الرغم من الكتلة النقدية الكبيرة المستثمرة فيه، والتي بلغت خلال تلك المدّة 116 مليار ليرة، تشكل الأجور منها أقل من الربع. لكن هل كان هناك أي تفكير جدّي بإصلاح القطاع العام الإنتاجي هنا؟ بالعودة إلى أواخر شهر شباط/ فبراير 2007، كلف رئيس الوزراء السوري آنذاك (محمد ناجي عطري) لجنة القطاع العام الصناعي بوضع إطار تشريعي لإصلاح القطاع العام الصناعي. لم تكن اللجنة الأولى من نوعها، بل سبقتها إلى المسعى الإصلاحي ثلاث لجان على الأقل، منها اللجنة 35 واللجنة 117 واللجنة 118، ولم تأت أي منها بنتيجة. فعقيدة السلطة في سوريا لم تكن مناسبة لجدية الإصلاح المطلوب، والدليل على ذلك توقف مساعيها مع آخر اللجان، بالإضافة إلى صدور القانون المالي الجديد للدولة العام 2006، بحيث لم تعد مؤسسات القطاع العام الإنتاجي قادرة على تمويل استثماراتها إلا من فوائضها المالية المتحققة، أو بالاقتراض من السوق المالية، أو بطرح أسهمها على الاكتتاب العام. وتمكن هذا القانون على سبيل المثال أن يُهلك بلا رأفة شركة بحجم شركة «بردى» (من أضخم شركات الهندسة المعدنية). ومع صدور هذا القانون، بات من الضروري التساؤل عن رغبة السلطة في سوريا بإضعاف القطاع العام الإنتاجي لتتمكن من بيعه من دون أي ملامة لاحقة.

بين 2006 و2008، لم يتم إنفاق سوى 12.3 في المئة من إجمالي الإنفاق الاستثماري المرصود للصناعات التحويلية والبالغ في الخطة الخامسة عشرة 104.8 مليار ليرة. لنلاحظ أيضاً تعثّر مقترح تحويل إنتاج شركة «كبريت دمشق» إلى الأغطية المعدنية للـ«مرطبانات» في تشغيل كامل لعمالة الشركة البالغة 518 عاملاً مع قيمة مخازين بلغت العام 2007 نحو 9 ملايين ليرة. غابت أيضاً الجدوى الاقتصادية عن مقترح هزيل لتحويل إنتاج معمل أخشاب اللاذقية إلى «أم دي أف». كما خاب مقترح تحويل إنتاج معمل «إسمنت دمر» إلى الأمينيت الأزرق ثم الأبيض، مما أفضى إلى مخزون تراكمي من الأنابيب بلغت قيمته العام 2007 نحوَ 50 مليون ليرة. لاحقاً لم يلقَ طرح السلطة لمعمل «أخشاب اللاذقية» ومعه شركة «كبريت دمشق» ترحيباً استثمارياً من القطاع الخاص، على غرار استثمار «الكزبري» لمعمل ورق دير الزور بكامل عمالته وبكامل خسائره. والسلطة كانت تعيب على شركة «غزل جبلة» قيمة «الاهتلاك» المرتفعة لديها حين تبلغ 800 مليون ليرة سنوياً، وتمتعض من شركة «المصابغ» في حمص حين تستدين من شركات أخرى لتأمين رواتب عمالها... في وقتٍ حجبت فيه السلطة عن شركة «بردى» سلفة تمويلية بقيمة 200 مليون ليرة كانت قد طلبتها العام 2007 حتى لا تقع الشركة التي تشغّل 830 عاملاً، في خسارة منهكة، وهو ما حصل.

2008 عام الخصخصة بالجملة

عام 2008 كانت «النيوليبرالية» تفضح وجه الاقتصاد السوري. رفع الدعم عن أسعار المحروقات كان قد بدأ للتوّ، ودخلت السلطة في برج الاستثمارات العقارية ذات الآثار التضخمية. وللمرة الأولى طرحت وبالجملة، 40 شركة إنتاجية تتبع للقطاع العام، على الاستثمار السياحي كمعمل إسمنت دمر وشركة «كبريت دمشق» وشركة «كونسروة الحسكة» ومعمل «برج إسلام» للإسمنت في اللاذقية ومعمل الأخشاب والمحركات والألمنيوم ومعمل شاشات الأبيض والأسود التابع لـ«سيرونكس» على طريق حلب. وفي العام نفسه، قررت السلطة رسمياً الخصخصة، ونعت للناس أرقام الخسارات في منشآت القطاع العام. قالت السلطة إن خسائر معمل إسمنت «دمر» وصلت إلى 21 مليون ليرة العام 2006، وديونه المتراكمة بلغت 360 مليون ليرة. ومعمل أخشاب اللاذقية خسر العام 2007 نحو 36 مليون ليرة، وفاقت خسائر معمل محركات اللاذقية 82 مليون ليرة، أما خسارة معمل ألمنيوم اللاذقية فقد بلغت 68 مليون ليرة. لكن وبالمقابل تمكنت شركة «إسمنت عدرا» في صيف العام 2011 من تطوير خط إنتاجها الثالث بهدف رفع إنتاجيته إلى 1100 طن يومياً. وفي الفترة نفسها باشرت شركة «الشهباء للإسمنت» في حلب إدخال تعديلات على مطاحن الإسمنت، فقامت بشراء فارزة جديدة، وقبله بتركيب خط تغذية جديد لأفرانها، ومبرّد لمادة «الكلنكر» (مادة تستخدم في صناعة الاسمنت)، فارتفعت إنتاجية الخط الثاني في الشركة لتصبح 1000 طن في اليوم. في العام 2006 وصلت صادرات الشركة السورية لصناعة الزيوت النباتية في حلب إلى استراليا، وكانت الشركة قد أنجزت تبديلاً كاملاً لخطوط إنتاجها العام 2007. وبلغت أرباح شركة «كابلات دمشق» حوالي 1.15 مليار ليرة في العام 2013... كيف إذاً تفسّر السلطة وجود معامل منتجة ورابحة تستطيع التوسع، في حين تخسر معامل أخرى تنتج المادة نفسها؟!

بين العامين 2006 و2009 حققت المؤسسات الإنتاجية التابعة لوزارة الصناعة السورية أرباحاً وصلت قيمتها إلى 55 مليار ليرة، وتم تحويل 39 ملياراً منها إلى الخزينة العامة للدولة كفوائض اقتصادية، ودرّت على الخزينة قرابة 120 مليار ليرة كضرائب دخل أرباح ورسوم ضريبية.

وهذا يعني أن الخسارة لا تأوي إلى مؤسسات القطاع العام الإنتاجية من باب شكل الملكية، بل إلى السلطة الفعلية التي تدير هذا القطاع، والتي تحتمي خلف توصيفٍ متقن لأسباب خسارة القطاع العام الإنتاجي خلال العقد الماضي على الأقل. فمثلاً تقوم السلطة بالتركيز على المخازن الكبيرة غير المسوّقة، وعلى غياب ربط الإنتاجية بالأجور، وإهمال التركيز على الجانب التسويقي، وعلى نظام العقود المكبّل لإدارات هذه المؤسسات، وحرمانها من فوائضها الاقتصادية، بالإضافة إلى تحويل تلك الفوائض إلى صندوق الدين العام، على طريقة شراء واستئجار ضخمها الروتين بلجانه العديدة، وعلى البعد الاجتماعي للتوظيف. كما هناك مشكلة التشابكات المالية التي عطّلت تطوير العديد من الشركات على الرغم من صدور القانون 48 للعام 2003 القاضي بإنهائها... والتسعير الإداري لمدخلات الإنتاج أو مخرجاته، خاصةً في مؤسسات ومعامل قطاع النسيج.

التفكير بالشركات القابضة

في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، استعادت السلطة في سوريا الحديث عن خصخصة القطاع العام الإنتاجي. بدت أكثر مواظبةً وحماساً، فزادت على قائمة الشركات والمنشآت التي طرحتها للاستثمار الخاص شركة «الكرنك» للنقل وشركة «بردى»، وشركة «الصناعات الكيميائية والدباغة»، وشركة «الكونسروة»، وشركة «الساحل للصناعات الغذائية». وفي أواخر أيلول/ سبتمبر 2012 قررت السلطة تحويل شركات القطاع العام الإنتاجي إلى شركات قابضة. حينها بدا وكأنه طرح فقير لا يستند إلى أي منهجية تطبيق فعلي، إلا إذا باعت الأصول، وتنازلت عن حقها في المُلكية... وهذا على الأرجح ما تريد السلطة أن تقدم عليه.

أيمن الشوفي
صحافي من سوريا

استفاق العراقي ليجد ابنه مشوّهاً

استفاق محمّد ليجد ابنه مشوّهاً. في الأمس رزق بصبي. فرح به وأخذه إلى المنزل. وفي صباح اليوم التالي رضع الولد من صدر أمه، إلا أنه كان يختنق كلّما تساقطت قطرات الحليب في فمه، وحينما أخذه والده إلى المستشفى اكتشف أن الصبي وُلِد من دون سقف حلق. محمّد هو أحد أولاد عمّي من الكسبة الذين لم يتموا دراستهم، وكلّف علاج ابنه حوالي 8 آلاف دولار بين رحلات إلى الهند وإيران، نظراً لغياب كوادر مؤهلة في المستشفيات العراقية لإجراء هذا النوع من العمليات. أشاعت القصّة الرعب في العائلة، إذ لم يعد الأمر مهماً إن كان المولود ذكراً أم أنثى، وأصبحت الأمنية الوحيدة أن تكون الولادة سليمة، فيركض الأقارب إلى أولادهم فور الولادة متفقدين سلامة أعضائهم واحداً تلو الآخر، بعد تكاثر هذه الحالات التي سببتها الحروب المتتالية التي طالت العراق.

احتفال على طبول الخراب

في نيسان/أبريل عام 2003 كانت القوّات الأميركية لتفعل أي شيء من أجل إسقاط نظام صدّام حسين، ولتحقيق «حلم» الرئيس الأميركي السابق جورج بوش. كان لا بد من استعمال شتّى الأسلحة، حتّى المحرمة منها دولياً، فألقت الطائرات الأميركية على مدن العراق 1.5 مليون طن من قذائف اليورانيوم المنضّب بحسب تقارير الأمم المتحدة. كانت هذه القنابل، (التي تعادل مئات أضعاف ما أُلقي على صربيا أثناء حرب البوسنة) تعشعش في أرحام الأمهات (ليست هذه استعارة إطلاقاً)، لتلد بعد أعوام أطفالاً مشوهين. بعد العام 2011، اختارت الحكومة العراقية تخصيص يوم في السنة للاحتفال بـ«يوم السيادة» وهو يوم رحيل القوات الأميركية. لكن الحكومة لا تعرف أو انها تتغاضى عن كون التشوه السياسي والاجتماعي الذي أعقب الاجتياح كما الانسحاب ليس من مخلفات الاحتلال الوحيدة، وأن من ستحكمهم في المستقبل القريب هم جيل يشكل المشوهون خلقياً نسبة كبيرة منهم، بعد تزايد الولادات المشوهة بشكل مرعب إبان غزو العراق.

البصرة بين تشوهين

كان عقد التسعينيات العراقي مشوهاً إلى أبعد الحدود، وقد بلغ صدّام حسين فيه أقسى جنونه بعد أن دخل في حربين طاحنتين وانتفاضتين (كادتا أن تطيحاه قبل القضاء عليهما). وصار الجسد العراقي ضحية مرة أخرى وإن تأجّل هلاكه. فالحرب التي خاضتها 33 دولة وقصفت العراق عام 1991 لم تكن حرباً «نظيفة»، واستخدمت فيها قنابل مليئة باليورانيوم على مدن وقرى في شتى أنحاء العراق: بين تشرين الأول/ أكتوبر 1994 وتشرين الأول/ أكتوبر 1995 أعلن مستشفى الأمومة في البصرة أن 1.37 في المئة من أصل 1000 مولود ولدوا مشوهين. بقيت هذه الإحصائية يتيمة على الرغم من توقع الخبراء في العراق ازدياد هذه الحالات، إذ إن النظام المنشغل بقمع المجتمع وعسكرته في الوقت نفسه، تقصّد إخفاء الإحصائيات خشية خلق حالة إحباط تؤدي إلى ثورة شعبية عارمة، خاصة أن الحالة الاقتصادية كانت تزداد سوءاً (نسبة الفقر المطلق بلغت 40 في المئة من عدد السكان). في الوقت ذاته، تاجر نظام صدّام حسين وإعلامه بالأطفال المشوّهين والمصابين بالسرطان والجفاف واستخدمهم في أفلام وتقارير لإدانة المجتمع الدولي بسبب فرضه الحصار على العراق. وفي العام 2003 تفاقم الوضع، وازدادت نسبة الأطفال المشوهين خَلقياً لتصبح 23 طفلاً من أصل 1000 مولود. تضاعفت هذه الولادات المشوهة خلال العقد التالي في مستشفى الأمومة نفسه، فمثلاً في العام 2007 بات 37 من أصل 1000 طفل يولدون مع تشوهات خلقية، بحسب تقرير لأخصائيين في البيئة من جامعة «ميشيغن» الأميركية.

غرب العراق كجنوبه.. الفلوجة تتكلم

لم يكن حال غرب العراق أفضل من جنوبه. فبعد تعليق جثث أربعة من العاملين في الشركات الأمنيّة الخاصة على أحد الجسور الرئيسة في المدينة، حاول الجيش الأميركي في العام 2004 اقتحام مدينة الفلوجة التي أصبحت حصناً للمقاتلين. كانت القوات الأميركية تسعى لاستعادة هيبتها المفقودة بعد ذلك الحادث. وبعد فشل كل المحاولات على مدى أسابيع، قام الطيران الأميركي بقصف المدينة بالفوسفور الأبيض. وبعد عام من اقتحام المدينة بدأت الآثار بالظهور. وبدأت الطبيبة سميرة العاني التي تعمل في مستشفى الفلوجة التعليمي منذ عام 1997، تلاحظ ازدياد نسبة التشوّه الخَلقي، فضلاً عن تزايد نسبة الإجهاض بشكل مخيف، وهو الأمر الذي دفع بها إلى التحدّث للإعلام ومنظمات الصحّة العالمية. كما أبدت د. العاني قلقها «لعدم وجود مركز لتوثيق هذه الحالات»، وقالت: «قبل الحرب (عام 2003) كنا نستقبل ما معدله حالتان أو ثلاث حالات تشوهات خلقية في الأسبوع الواحد، لكن العدد ارتفع كثيراً بدءاً من العام 2005».

ظلّت وزارة الصحّة صامتة إزاء كل التقارير التي نشرتها مراكز الأبحاث والصحف الأجنبيّة والمحليّة، الأمر الذي دفع مستشفى الفلوجة إلى إجراء إحصائية تبين فيها أن من بين 170 طفلاً وُلدوا في أيلول/ سبتمبر 2009 مات منهم 24 في المئة خلال الأيام السبعة الأولى، وكان 75 في المئة منهم مشوهين. وقارنت المستشفى هذه الاحصائية بأخرى أجرتها في آب/اغسطس عام 2002 حيث وُلد 530 طفلاً ومات ستة منهم فقط، وكان بينهم مشوه واحد.

الصحة الدولية والمحلية

نشر عدد من مراكز الدراسات الأجنبية تقارير تتناول تفاقم ولادة الأطفال ذوي التشوّهات الخَلقية عام 2010. كان من بينها تقرير جامعة «ميشيغن» الذي أقر في استطلاع له شمل 56 عائلة في الفلوجة بين عامي 2007 و2010، أن نصف الذين ولدوا في هذه العائلات يعانون من تشوهات خلقية. دفعت هذه التقارير منظمة الصحة الدولية ووزارة الصحة العراقية إلى إجراء مسح حول الأطفال المشوهين شمل 10800 أسرة، وكان من المقرّر أن يتمّ إطلاق التقرير في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، إلا أن ظروفا غامضة أدّت إلى تأجيله حتّى مطلع 2013. وعاد ليؤجل مجدداً إلى منتصف العام الماضي. وفي أيلول/سبتمبر الفائت عقدت المنظمة والوزارة مؤتمراً صحافياً لتعلن من خلاله نتائج التقرير (من دون أن تنشره) ولتبيّن أن معدّل الولادات المشوّهة في العراق... «طبيعي كما في البلدان الأخرى». إلا أن ممثل منظمة الصحة العالمية في العراق سيد جعفر حسين، أعلن خلال المؤتمر أن الدراسة التي أجريت بمشاركة 72 فريق عمل، لم تتطرّق إلى مدى ارتباط التشوّهات الخَلقية باستخدام اليورانيوم المنضّب من قبل جيش الاحتلال الأميركي، الأمر الذي دفع منظمات دولية إلى اتهام منظمة الصحة العالمية بالوقوع تحت الضغوط السياسية للدول الأعضاء فيها، ودفع علماء عربا وغربيين إلى استنكار «تعامل الحكومة العراقيّة مع نتائج البحث بسريّة تامة».

لكن النتائج ذاتها التي قيل إنها ليست مدعاة للقلق، دفعت بمجلس الوزراء العراقي إلى عقد اجتماع خاص و«موسّع» في آذار/مارس الفائت «حول التشوهات الخلقية وأمراض السرطان» خلص إلى «تشكيل لجنة موحدة للعمل على متابعة الملف وإيجاد الحلول المناسبة بالتنسيق مع الجهات المعنية»، وهو شكل من التشكيك بإدعاء «طبيعية» تلك النسب.

الشرع.. عنصر مساعد!

ينجح الطب بإبلاغ الاهل بحال الجنين قبل ولادته. ولكن لا ينجح بتطبيبه، ويعجز عن التعامل مع واقع مرير ينتظر المواطنين وأطفالهم. تتعدد التشوهات الخلقية بين تورم الرأس ونقص أو زيادة احد الأعضاء الداخلية أو الخارجية، هذا إن بقي الطفل على قيد الحياة. ويعيش الطفل الذي يبقى على قيد الحياة حالة من الدونية التي يؤصّلها المجتمع العراقي الرافض للأشخاص المعوقين، لا سيما الذكور منهم، بسبب النزعة العشائرية التي تتغنّى بالقوّة العضلية و«الفحولة».

أما المعوقون من الإناث، فيقعن فريسة التلميحات بـ«العنوسة» التي سيعانين منها. وفي المجتمع العراقي الكثير من الأمثلة التي تُعيب على المعوق إعاقته.

كل هذه الأعراف دفعت بالأهل المنكوبين إلى اللجوء للدين لإغاثتهم. مثلاً يسأل شبّان شيعة على موقع أحد المراجع الدينية الكبار في النجف عن إمكانية إجهاض الطبيب لجنين مصاب بمرض خطير لكي لا يعيش مشوهاً، ويسألون عن الطرف الذي عليه تحمل الدية في حال إجهاضه، أهو الطبيب أم العائلة. يأتي جواب المرجع على الشكل التالي: «مجرّد كون الطفل مشوهاً أو أنه سوف لا يبقى حياً بعد ولادته إلاّ لفترة قصيرة، لا يسوّغ إجهاضه أبداً، فلا يجوز للأم أن تسمح للطبيب بإسقاطه، كما لا يجوز ذلك للطبيب، والطبيب يتحمّل الدية».

يبدو العراقي أمام هول كل ما حصل وسيحصل له، إنسانا منزوع الحيلة، وكأن جميع القوى تضافرت من أجل أن يبقى حبيس أزمات متتالية.

عمر الجفّال
كاتب صحافي من العراق

مواقع / إصدارات

الاقتصاد الفلسطيني.. بالتفصيل

أغلب ما تود معرفته عن الاقتصاد في فلسطين موجود هنا. يحرص القيمون على ملحق «القدس الاقتصادي» الذي يصدر بالتعاون مع شركة «انترتيك» للبرمجة وجريدة «القدس» اليومية الصادرة في فلسطين، على إحاطة أي راغب بالاطلاع على تفاصيل الاقتصاد الفلسطيني (أو «الاقتصادات» الفلسطينية، فهي ليست واحدا ولا تمتلك اساسا مشتركا بحسب ما يشرح الدكتور رجا الخالدي في مقابلة أجراها معه الملحق في عدده الصادر في أيار/ مايو 2014)، بكل المعلومات من صغيرها إلى كبيرها، بدءاً من أسعار الخضار والمنتوجات، وصولاً الى دراسات شاملة تعالج تأثيرات المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل على الاقتصاد الإسرائيلي وارتداداتها على الاقتصاد الفلسطيني، كـ«مقاطعة المنتجات الإسرائيلية ضربة موجعة لإسرائيل» الذي يكشف تسريب الإعلام الإسرائيلي لقرارات اتخذتها الحكومة والأجهزة الاستخباراتية لمحاربة حركة «BDS»، ورصد 100 مليون شيكل إضافية لشن حملات دعائية ضد الحركة وناشطيها. وتكشف الدراسة أيضاً بأن استمرار المقاطعة سيؤدي لخسارة إسرائيل أكثر من 10 آلاف وظيفة وما قيمته 5.7 مليارات دولار من العملات الأجنبية.

بدأ ملحق «القدس الاقتصادي» بالصدور منذ حزيران/ يوليو 2012 بنسخته الورقية، لينجز هذا الشهر عدده السابع عشر. والى جانب النسخة الورقية، للملحق موقعه الخاص المنفصل كلياً عن موقع الصحيفة اليومية، وصفحة خاصة به على «فايسبوك» يتجاوز عدد متابعيها المئة ألف.

يوفر الملحق تسعة أقسام يقدم كل منها مواد متنوعة، خبرية وتحليلية، وصولاً إلى الاستقصائية.

في قسم «مال وبنوك» مثلاً مقال يتناول التعديل الضريبي الجديد المقر من قبل السلطة، وينشر الوثائق الرسمية التي حاولت وزارة المال إبقاءها سرية، فيكشف المقال من خلالها الثغرات التي تؤدي إلى توزيع غير عادل لدافعي الضرائب وتوسيع الهوة بين الأغنياء والفقراء. قسم «التأمين» ينشر مقالات بالأرقام والإحصاءات عن أحوال شركات التأمين الخاصة في فلسطين، وارتفاع حدة المنافسة بينها مما قد يؤدي بحسب إحدى المقالات إلى انهيار القطاع برمته. لكن الملحق لا ينجو في الوقت ذاته من الترويج لبعض الشركات في مقالات تبدو وكأنها أشبه بإعلانات مدفوعة. في قسم «الصناعة» دراسة معمقة بعنوان «الانضمام لمنظمة التجارة العالمية قطار سريع.. فلسطين غير جاهزة للحاق به» ينبه الى تهور الخطوة التي تطمح بتنفيذها وزارة الاقتصاد الفلسطينية، وحتمية إضعافها للصناعات الإنتاجية الفلسطينية في حال حصولها، ملمحاً في الوقت ذاته الى تأثير مراكز الأبحاث التابعة للوزارة التي تصور الانضمام للمنظمة كضرورة اقتصادية. في «السياحة» مقالات تنتقد تقاعس السلطة وإهمال المستثمرين لتطوير القطاع السياحي في المنطقة «جيم» بالإضافة إلى استهداف إسرائيل لهذا القطاع، حارمة الفلسطينيين بذلك من مصدر دخل هام لهم. وفي قسم «عقارات»، وبالإضافة إلى أسعار الوحدات السكنية وأخبار السوق، مقالات اجتماعية من منظور عقاري، كـ«التنازع على الملكية ويد الاستيطان يُهددان أملاك الغائبين» الذي يعالج أزمة تهجير الفلسطينيين ومصادرة الاحتلال لأملاكهم، بالإضافة إلى مشكلة سكن فلسطينيين أنفسهم في أماكن يملكها فلسطينيون آخرون.

يوفر موقع الملحق على الانترنت مساحة إضافية تخلصه من الالتزام بالمواد الشهرية التي تصدر مع ملحقه الورقي. إلا أنه على الرغم من ذلك فحركة نشر المواد فيه لا تزال ضعيفة نسبياً، بعكس صفحته «الفايسبوكية» الذي يحرص الملحق على تفعيلها باستمرار، وينشر صورا متنوعة من أماكن مختلفة من فلسطين.

فكرة

تعذيب الأطفال

«ثم نزع الحزام عن بنطلوني، وبعد أن نزعه قام بقصّه، ثم قال لي أنه يريد أن يقصّ الحزام حتى لا أستطيع أن أنتحر. كان يقول ذلك... ويضحك» هذه جملة مأخوذة من شهادة طفل فلسطيني أدلى بها بعد انتهاء التحقيق معه. الطفل أعطي، كما كل الأطفال، اسماً مستعاراً: شادي. والأسماء المستعارة التي أعطيت لمن أدلوا بشهاداتهم تتجاوز الواجب الاخلاقي بعدم الكشف عن أسمائهم الحقيقية لحمايتهم كونهم قاصرين. فببساطة، من يستطيع القيام بكل هذه الانتهاكات المحرمة في القانون الدولي لن يتردد لحظة في الانتقام ممن ادلى بشهادة قد تسبب بملاحقة قانونية لمرتكب تلك الافعال (رغم أنه أمر مستبعد)...

الشهادة أعلاه، وعلى الرغم من فظاعتها، ليست سوى عينة بسيطة مأخوذة من شهادات آلاف الأطفال الفلسطينيين، أدلوا بها وسجلتها «الحركة العالمية للدفاع عن الطفل ـ فرع فلسطين» في تقريرها السنوي لعام 2013 الصادر الأسبوع الماضي. يصف الأطفال ظروف اعتقالهم على يد فروع عسكرية إسرائيلية مختلفة. وهي تتنوع بين التعذيب الجسدي، وحرمانهم من الأكل والشرب والنوم، ومنعهم من لقاء محامين ورؤية أهلهم. تذكر احدى الشهادات كيف هُدد أحد الاطفال بإحضار امه وتعذيبها في حال عدم اعترافه بإلقاء الحجارة، وحين نفى الطفل التهمة كان رد المحقق بحقارة «انت فش عندك شرف؟ شو ما بتهمك امك»؟ التحرش الجنسي أيضاً مسألة عادية ومتكررة بحسب التقرير. أما وضع الاطفال في الزنازين الانفرادية لفترات يصل بعضها الى أكثر من شهر، فليس سوى أسلوب من أساليب التحقيق الروتينية.

الشهادات المأخوذة يعود تاريخها الى أحداث جرت في سنوات ماضية يعود بعضها الى العام 2011. هذا يعني أن شادي على سبيل المثال لم يكن قد تجاوز الخامسة عشرة من عمره حين اعتقل وسخر منه الجندي الاسرائيلي ذاكراً الانتحار. بحسب التقرير يوجد 2455 طفلا فلسطينيا، إناثا وذكوراً، يتوزعون على الغرف الخاصة بالأحداث في مراكز التأهيل ونظارات الشرطة الاسرائيلية في مختلف محافظات الضفة الغربية.

والممارسات الوحشية هذه لا تمثل انتهاكاً للقوانين الدولية فقط، بل للقانون الاسرائيلي أيضاً، وهو الامر الذي دفع بمنظمات حقوقية عدة كمركز «عدالة» الفلسطيني الى توجيه رسائل عاجلة الى المستشار القانوني للحكومة الاسرائيلية للمطالبة بوقفها ومحاسبة المسؤولين. لكن ذلك وإن جاء بنتيجة (وهو مستبعد كذلك) لا يؤكد سوى ما هو معروف أصلاً، وهو أن قانون المستعمِر لا يطبق على المستعمَر، لا سيما حين ينظر الى أطفال اليوم على أنهم ليسوا سوى «ارهابيي» الغد. يظن الاسرائيليون أنهم يحسبونها «صح»، ولكنها ستنقلب في نهاية المطاف عليهم، فهي تعد أجيالا «مدربة» على مواجهة قسوة الاسرائيليين، والدليل موجود في كلمتين بسيطتين تؤرق عيشتهم هذه الأيام: #مي_ملح.

آدم شمس الدين

العربي السفير

19 حزيران 2014 ـ العدد 12800

Thursday June 19, 2014

قضية

150 مليار ريال (ما يقارب 40 مليار دولار) هو مجموع ما طالبت لجنة الاقتصاد والطاقة في مجلس الشورى السعودي باقتراضه من الحكومة، لتغطية العجز المتوقع في صندوق كلّ من المؤسستين: «العامة للتقاعد» (تقاعد موظفي الحكومة) و«العامة للتأمينات الاجتماعية» (تقاعد موظفي القطاع الخاص). والقرض لمدة 25 سنة.

اليمن: ثقافة سياسية بنكهة القات

أنا من بلاد القات مأساتي تضجّ بها الحقب
أنا مـن هناك قصيدة تبكي وحرف مغترب
غادرت سجن الأمس ملتحفاً براكين الغضب
اثـر القيود على يدي، ساقي تنوء من التعب
لا عطـر لا بترول أحمله، وليس معي ذهب

هذه الأبيات من قصيدة للشاعر الدكتور عبد العزيز المقالح، هي الملجأ الذي أهرب إليه كلما هاجمني أصدقائي وزملائي من مختلف الدول العربية الشقيقة بأسئلتهم عن القات: هل هو مخدر؟ هل يدمن عليه من يتعاطاه؟ ما هي آثاره السيكـولـوجيـة والفسيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية؟ ولا أشك في أن هؤلاء جميعاً يطرحون هذه الأسئلة من منطلق حبهم لليمن واليمنيين، وحرصهـم عـلـى انـتشال اليمن من المأزق الذي وجدت نفسها فيه، فقد قال لي أحدهم: لو أن شباب اليمن الذين خرجوا إلى الساحات في شباط/فبراير 2011 مطالبين بـتـغـيـيـر الـنظام قعدوا في بيوتهم، وأعلنوا الإقلاع عن تعاطي القات، لكانت ثورتهم على القات أعظم ثورة في تـاريـخ الـيـمـن. والـحقيقة أن الثورة على النظام هي في الـوقت ذاتـه ثـورة عـلـى الـقات، فالقات والنظام القديم صنوان، إذا سقط أحدهما سقط الآخر.

قوت الصالحين والطالحين

خلال القرون الماضية، كانت نبتة القات تستهلك من قبل الأرستقراطية والنخب الاجتماعية، ومشايخ الطرق الصوفية ومريديهم، الذين وصفوه بـ«قوت الصالحين»، لما يوفره لهم من النشاط والتنبيه والقدرة على السهر ومواصلة جلسات الذكر عموماً وفي خلوات «الأربعينيات» بشكل خاص، حيث يعتكف المريد أربعين يوماً منعزلاً عن الناس مفكراً في ملكوت الله، فقال أحدهم: كله لما شئت من دنيا وآخرة // وجلب نفع ودفع للمضرات // وأكلةُ مـنـه قـال المرشدون بـهـا // تـنـويـر سر اعـتـكـاف «الأربـعـيـنيات». وخلال القرن العشرين توسّعت ظاهرة تعاطي القات بشكل غير مسبوق في تاريخ اليمن، وبات قوت الصالحين والطالحين، الخواص والعوام، الأغنياء والفقراء، المثقفين والأميين، الرجال والنساء، بل والأطفال أحياناً، واتسع المجال الذي يتم تعاطي القات فيه، فلم يعد مقتصراً على «الدياوين» (الدواوين)، بل بات من المألوف أن تشاهد أناساً «يـخـزنـون» (يـمـضغـون) القات على الأرصفة، وفي المتنزهات العامة، وفي أماكن العمل العامة والـخـاصـة، وفي الـوزارات وأقسام الشرطـة والمنـافـذ الجمركية، والجنود الذين يحرسون المنشآت الحكومية، بما في ذلك الجامعات. وتشير بعض الدراسات المسحية إلى أن حوالي 80 في المئة من الذكور البالغين وحوالي 60 في المئة من النساء البالغات يتعاطون القات. وتنفق الأسر اليمنية ما يقرب من ثلث دخلها على القات، وتستحوذ زراعـتـه عـلـى ثـلـثي كمية المياه الجوفية المستهلكة في الأنشطة الزراعية، إلى درجة باتت معها اليمن أول دولة في الـعـالـم مـهـددة بنضوب مياهها الجوفية. ويساهم الـقـات في انـتشار الـفساد والـرشوة، وهو سبب رئيس لكثير من الأمراض التي تصيب اليمنيين، سواء بشكل مـبـاشر، أو بسبب المواد الـكـيـمـيـائية والمخصبات التي

الجيش اليمني: «تخزين» أثناء الخدمة (من الانترنت)

تسـتـخـدم في زراعـتـه. بـل إن القات مسؤول عن تقزّم اليمنيين الناجم عن سوء التغذية المزمن والمتوارث من الآبـاء والأمـهـات، وقـلـة نسبة حليب الأمهات متعاطيات القات، وسوء تغذية أطفال الأسر الفقيرة التي تنفق معظم دخـلـهـا عـلـى الـقـات، فضلاً عـن أضراره عـلـى التنمية المستدامة وعلى الصحة العامة، حيث أسواق القات هي الأماكن الأكثر تلوثاً في المدن اليمنية، ناهيك عن مخلفات مـجـالس الـقـات من الأكياس والقناني البلاستيكية التي ترمى في الشوارع وفي الأراضي الزراعية...

ثقافة القات

خلال العقود الثلاثة الماضية، تشكّل ما يمكن تسميته بثقافة القات السياسية، وبات القات عنصراً من عناصر تـمـاسـك الـنـظام السياسي واستمراريته، حيث اعتمد الـرئـيـس عـلـي عـبـد الـلـه صالح على القوى الاجتماعية الـتـقـلـيـديـة، وشـيـوخ الـقـبـائل بشكل خاص، كقاعدة اجتماعية لنظامه، وهي نخب لا تطيق التعامل الرسمي، وتميل إلى التعامل عبر علاقات شخصية مباشرة. فأسس لهذا الغرض «دياوين» لتخزين القات في دار الرئاسة، وأدار الدولة بأسلوب هو أقرب إلى أسلوب الشيخ في إدارة شؤون القبيلة منه لأساليب رؤساء الدول الحديثة، فكان يدير الدولة عبر التلفون أثناء جلسات القات. وفي تـلـك الـجـلسات كـانـت تـقـدم الـترشيحات للمناصب السياسية العليا من قبل النخب التقليدية والمتنفذين، ويـتـخـذ الـرئـيـس والـدائـرة الضيقة من بطانته أخطر الـقـرارات المتـعـلـقـة بالدولة والمجتمع والحرب والسلام خلالها. وشكلت ثقافة القات أحد معايير تصميم جهاز الإدارة العامة، والمؤسسات الحكومية بشكل عام، فأنشطة الدولة كلها تتوقف تماماً، أو تكاد، خلال ساعات تعاطي القات التي تبدأ من حوالي الساعة الثالثة عصراً حتى الساعة السابعة أو بعدها بقليل، بما في ذلك الجامعات. وتشرّب ثـقـافـة الـنـظـام هـذه مـعـظـم الـوزراء وكبار المسؤولين العسكريين والمدنيين، وعُممت ثقافة القات في كل مكان، فعدن التي كان الاتجار بالقات واستهلاكه فيها محظوراً في غير أيام العطل الرسمية قبل الوحدة العام 1990، غزتها ثقافة القات وبات هذا متوفراً فيها طيلة أيام الأسبوع، دونما احترام لاتفاقية الوحدة التي نصت على الأخذ بالأفضل من تجارب الشطرين، وكذلك الأمر في مـحـافـظـة حضرموت، التي كانت قبل الوحدة محافظة خـالـيـة مـن الـقـات تـمـامـاً، باتت كغيرها من المحافظات، فانتشر القات فيها بموازاة انتشار ثقافة النظام هناك التي هي في الحقيقة ثقافة النخب القبلية الشمالية.

دعاية سياسية

أعلن الرئيس السابق أكثر من مرة خلال فترة حكمة أنه أقلع عن تناول القات، وكل إعلان يؤكد أنه لم يف بالإعلان السابق عليه. وظهر ذات مرة بملابس رياضية وهو يلعب البولينج، معلناً توقفه عن تعاطي القات، داعياً الشباب للإقلاع عنه والاتجاه للرياضة. بل في كانون الاول/ ديسمبر 2007، أعلن موقع الحزب الحاكم على شبـكـة الإنـتـرنـت أن الـرئـيـس (آنذاك) أقلع عن تعاطي القات، وأن ديوان المقيل بدار الرئاسة لن يستقبل أحداً من متعاطي القات.. ولكن لم يلتزم بهذا الوعد. وعلى الرغم من تنحية الرئيس السابق، ووصول عبد ربه منصور هادي إلى منصب رئيس الجمهورية في شباط/ فبراير 2012، إلا أن بنية الدولة القديمة والنظام القديم ما زالا قائمين، وكذلك ثقافة النظام القديم. فالرئيس الحالي عاش بجانب الرئيس السابق منذ العام 1986، وتشرب الثقافة السياسية للنظام، وما زال حتى الآن يـتـبـع الآليات نفسها التي كان سلفه يستخدمها في إدارة الدولة. ومثلما كان الرئيس صالح يتجمل بادعائه الإقـلاع عـن تـعـاطي الـقـات، كـان يـفـعـل مـعظم كبار المسؤولين في السلطتين التشريعية والتنفيذية، فبعض الـوزراء وبـعض أعضاء مـجـلس الـنـواب (بما في ذلك رئـيس المجـلس) ظـهـروا على قنوات التلفزيون يلقون محاضرات حول أضرار القات، ويعلنون دعمهم لبرامج منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال مكافحة عادة تعاطي القات، وبرامج البنك الدولي الهادفة للحد من الطلب على القات، لكن تلك الإعلانات لا تعدو كونها دعـايـة سياسـيـة، أكثر منها توجهات حقيقية لمكافحة انتشار القات. ففي شباط/ فبراير 2007، فشل مجلس النواب في مناقشة «مشروع قانون معالجة أضرار القات بالتدرج والتعويض»، وقال المعارضون إنه سوف يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، وإن القات يعتبر المصدر الرئيس لدخل كثير من الأسر، وإنه يجنب اليمن مشكلة انتشار المخدرات، ولم يوافق على المشروع سوى 69 نائباً من إجمالي أعضاء المجلس البالغ عددهم 301 نائب.

القات والنظام القديم صنوان

في ضوء مـا تـقـدم، فإن كـل جـهـود مكافحة انتشار ظاهرة تعاطي القات لن يكتب لها النجاح إذا لم يتم إسـقـاط الـنـظـام الـقـديـم بـكـل مكوناته (الأشخاص، المؤسسات، الـتـشـريـعـات، والـقـيـم). فـالقات والنظام الـقـديـم صـنـوان، ونـخـب النظام القديم التي ما زالت تحكم حتى الآن، هي واحدة من أسباب تنامي ظاهرة تعاطي القات، ولا يمكن القضاء على هذا السرطان الذي ينخر في جسد المجتمع اليمني، إلا إذا استبدلت النخب القديمة بنخب سياسية حديثة ممن لا يتعاطون القات، ومقتنعين فعلاً بضرورة مكافحته. فـ«الناس على دين ملوكهم»، وذلك يتطلب تغيير الآليات والأطر المنظمة لشغـل المـنـاصـب الـسـيـاسـيـة والإدارية العليا، بما يتيح لـلـنـخـب الـحـديـثـة الوصول إلى مواقع صناعة القرار، وتـراجـع الـدور الـسـيـاسـي لـلـنـخـب التقليدية، واتخاذ رئـيـس الـجـمـهـوريـة الـحـالي قراراً إدارياً بإغلاق كل «الـديـاويـن» المخصصة لـتـعـاطي القات في المؤسسات الحكومية بدءاً من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والـوزارات وانـتـهـاء بأقسام الشرطة. إلى جانب ذلك يـنـبـغـي تـحـديث وتطوير مؤسسات التعليم الأساسي والجامعي، فعندما كانت توجد مكتبة حديثة في جامعة صنعاء وفرق مسرحية ورياضية ولجان طلابية... كانت ظاهرة تعاطي القات أقل انتشاراً بين الطلاب والأساتذة. وينبغي تحديث وتطوير الأجهزة القضائية، فهي في ظل أوضاعـهـا الـراهـنـة تشكـل أحد العوامل غير المباشرة لانتشار ظاهرة تعاطي القات وانتشار ثقافته: فبسبب فساد الـقـضاء وبـطء إجـراءاتـه، يميل المواطنون لحل قضاياهـم المدنـيـة والـجـنـائـية خارج أجهزة القضاء الرسمي. وبحسب تقديرات البنك الدولي، فإن 80 في المئة من القضايا تحل خارج النظام القضائي الرسمي، ومـعـظـمـهـا تـحـل في مـجـالس التحكيم القبلي، وفي «دياوين» المشايخ، وفي جلسات تخزين القات.

عادل الشرجبي

أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء

أن تكون يمنياً فأنتَ من بلد يقع خارج العالم!

لنضغط الآن زر التشغيل play: دِيْن وسام وينشستر، مـحـاربـا الأشباح، وبـطـلا مسلسل «فـوق طـبـيـعي» (Supernatural) الشهـيـر، الـذي يـتـابـعـه الملايين، ورشّح لنيل العديد من الجوائز الفنية القيّمة كجائزة «ساترن (Saturn Award)»، وفاز بـجـائزة «اختيار الجمهور» (People's Award Choice) كأفضل مسلسل خيال علمي عام 2010.

شابان يحاربان الجريمة في عالم الماورائيات والملائكة والشيـاطـيـن، بـوصف ذلك «عـمـل العائلة». ومن خلال نشرات الأخبار ومواقع الانترنت أو التنصت على مذياع الشرطة، يتعقبان الجرائم الغريبة في أي ولاية أميركية، كتلك الروح الغاضبة التي تنتقم من قاتلها، أو اللوحة الفنية المسكونة بشبح، أو الإله الوثني الذي يتقمّص المشاهير، أو الكائن الشيطاني المتلبس إنساناً، أو العُملة النقدية التي تدفع من يمسكها إلى القتل... وهكذا، عالم غـرائـبي مـع تـوظيف بارع وذكي للميثولوجيا الدينية، المسيـحـيـة والإسلامـيـة، والأساطـيـر الـقـديمة الوثنية واليونانية.

لنضغط زر التوقف.

تـنـتـهي الـحـلقة السابعة من الموسم الثاني بمشهد صادم لي كـيـمـني أحبّ المسلسل وتـابـعـت مـواسـمـه التسعة بشغف. كاد «دِيْن» يقتله كائنٌ ما ورائي ذُكر في الكتاب المقدس للمسلمين: جنّي. وبعدئذ تمكّن الأخوان من قتله بصعوبةٍ بالغة. يلتفت دِين (المُمثّل جنسن أكلز) لشقـيـقـه سام (المُـمـثّل جاريد بادالكي) التفاتة المتعجّب لنجاتهما من الموت، ويقول:

– «أرغب في الذهاب لمكان خارج العالم».

يجيب سام بثقة من يعرف أنسب مكان خارج العالم:

–»أنا سأذهب إلى اليمن»!

قبل أن أحرّك الجهاز لتشغيل الحلقة التالية، مسحتُ وجهي بكمّ القميص وكأن جاريد بادالكي بَصَق لتوه عليّ!

* * *

لـعـلّي بـالـغت في شعوري بالإهانة من وصف مجازي بمسلسل خيالي أصلاً! أكان عليّ الشعور بالامتنان من المؤلف (اريك كريبك) لوصمه كل يمني بالانتماء إلى بلد يقع خارج العالم؟

على أية حال هذه ليست المرة الأولى. فبعض صانعي بـرامج خـدمـة الـتـحقيقات الجنائية البحرية يتعمّدون اخـتـيـار الـيمن كمكان مثالي للهجمات الإرهابية. وإذا كـانـت الـيـمـن بـلـداً يـقـع خـارج الـعالم في مسلسل Supernatural المذكور، فإنها في بعض ألعاب الترفيه وتدريبات «بلاي ستيشن» هي النقيض: في قلب العالم لا خـارجـه، إنـمـا بـوصـفـهـا البلد الأكثر تهديداً للسلام العالمي.

عـنـدمـا أجـرت الـصـحـافـيـة سـمـا الـهـمداني مقابلات عشوائية مع مواطنين أميركيين طلبتْ «أخبرونا شيئاً واحداً عن اليمن» (*)، فقالت إحدى المستطلعات آراؤهن: «كل ما أعرفه عن اليمن أنها موقع تفجير الدمرة كُول». قالت أخرى «دولة مجاورة للسعودية يقترن ذكرها عادةً بتنظيم القاعدة». إجابة واحد فقط كانت مختلفة: «من المؤسف أن الـبـرامج الـتـلـفـزيونية تُستخدم كسياط لضرب اليمن، خاصة برامج التحقيقات الجنائية».

تـذكـرتُ أنـنـي شاهـدت تـلـك البرامج للمرة الأولى في موقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك» بصفحة ناشط يـنـتـمي إلـى جـمـاعة الحوثيين التي ترفع شعاراً معادياً لأمـيـركـا، وقـد أوردهـا في سيـاق تـحـريضي ودعـائي لاسـتـفـزاز مشاعـر الـيـمـنيين تجاه واشنطن، واجتذاب المزيد من المؤيدين لشعار جماعته: «الموت لأميركا، الموت لإسرائـيـل». وأحسبـه وُفّق في مسعـاه بفضل منتجات هـولـيـوود والـبنتاغون المشجعة على كراهية أميركا... وكأن الطائرات بدون طيار لم تقم بالواجب وزيادة!

* * *

لنشغّل قرصاً آخر:

في مسلسل «نـيـكـيتا» (Nikita) الشهـيـر (الموسم الأول) تُقتل عائلة العميل مايكل (المُمثّل شين ويست) بـعـبـوة نـاسـفـة وضعت داخل سيارته الواقفة بمجمع السفارة الأميركية بصنعاء منتصف 2001. في الحقيقة، لـم يشهـد الـيـمـن عـمـلاً إرهابياً عامذاك، لكن ما علاقة الـحـقـيـقـة؟ إنـه عـمـل سينمائي وليس بحثاً تاريخياً. ومسلسلات «الأكشن» تتطلب إثارة ووجود عدو دائم. والأرجح أن أنسب مكان لنشاط ذلك العدو في مخيلة منتجي هوليوود هو اليمن.

ليكن!

لماذا تكرّس هوليوود فكرة أن ضحايا الإرهاب أميركيون فقط، وهم في الغالب يمنيون؟ من حيث المبدأ، أليسوا ضحايا؟ أليس معظم ضحايا القاعدة يمنيون عدا 17 ضابطاً قتلوا بتفجير الدمرة يو إس إس كول بعدن في كانون الاول/ ديسمبر 2000؟ حتى ضحايا الهجوم على مـقـر السفـارة في أيلول/ سبتمبر 2008 كانوا جنوداً يمنيين وليسوا من المارينز.

إذن لا يـفـرق الإرهـابـيـون بـين الضحايا، لكن منتجي هوليوود يفرّقون بحسب جنسية الضحية، وربما دينه، وكأنـهـا عـمـلية «خَصْخصة» للإرهاب يُراد استثمارها سياسياً.

المزعج أن منتج «نيكيتا» لم يستخدم محرك البحث غوغل لمعرفة معلومات عامة عن اليمن. وإلا لما كان أولاً ليصوّر المشهد أمام وداخل مقر السفارة في طريق ترابي وكأن اليمن بالقرن التاسع عشر قبل ظهور الإسفلت! ثـانـيـاً: كـان سيستـبـدل النخيل الذي لا ينبت بصنعاء بأشجار الأثل والسدْر. وكان ليغيّر، ثالثاً، نص الحوار بين الضابط وزوجته المتضايقة من درجة الحرارة المرتفعة! لكون صنعاء معتدلة صيفاً وباردة (تحت الصفر) شتاء.

هذه الملاحظات الفنية تؤكد صحة ما قالته السفيرة الأميركية السابقة (باربرا بدوين) بصنعاء قبل سنوات حـول فـيـلـم «قواعد الاشتباك» الذي وصفته بـ«الغبي والمهين لإهانته الشعب اليمني وتقديمه القوات المسلحة الأميركية في صورة غير لائقة». يومها جزمتْ السفيرة أن «الـذيـن أنـتـجـوا الـفـيـلـم لا يـعـرفون أين تقع اليمن بالتحديد. فقط التقطوا الاسم هكذا» (*). ترى كم من منتجي البرامج الأميركية يلتقطون اسم اليمن بالخفة التي وصفتها بدوين. وإذا كان منتجو أفلام «لا يعرفون أين تقع اليمن»، فإن مدير جهاز المخابرات الأول عالمياً CIA (جورج تينيت) لا يعرف أن الرئيس السابق علي عبد الله صالح تولى الحكم عام 1978 وليس 1990، كما أورد بمذكراته «في قلب العاصفة» (*).

ربما هو أيضاً التقط المعلومة على الطريقة الأميركية التي وصفتها بدوين: «.. هكذا!».

* * *

كـلـمـا شاهـدت أعضاء جـمـاعة الحوثي، بعد الربيع الـعـربي، يـهـتـفـون بـحـمـاسـة «الموت لأمـيـركا الموت لإسرائيل»، أذكّر نفسي أنه سبق لي أن رأيت حشوداً مشابهة تهتف «أميركا.. أميركا.. اخرجوا من اليمن» ليس في شوارع صنعاء، وإنما في فيلم «قواعد الاشتباك» الذي أنتج وعُرض في العام 2000، قبل ظهور حركة الحوثيين بأربع سنوات، بل وقبل «11 سبتمبر».

لنضغط زر play:

ثلاث مروحيات تقلّ فرقة عسكرية بطريقها إلى صنعاء لإنـقـاذ الـسـفـيـر الأمـيـركي وأسرتـه. أحـاط المحتجون بالسفارة وشرعوا بإطلاق النار. لاحقاً، وأنا أرى مشاهد اقتحام السفارة الأميركية في صنعاء وبنغازي في ليبيا (ايـلـول/ سبتمبر 2012) انـتـابني شعور أنها مشاهد مُسربةٌ من فـيـلـم «قـواعـد الاشـتـبـاك»! وأن سلوك المتظاهرين قد يحوّل مؤلفه جيمس ويب، وزير البحرية السابق، من كـاتـب أفـلام عـنـصري لـدى الـرأي الـعـام الأميركي إلى رجل تنبأ بهمجية اليمنيين والعرب إجمالاً.

الفيلم اختبار لئيم لفكرة قتل المدنيين: فرقة تتعرض لهجوم في بلد عربي من مسلحين مختلِطين بمدنيين غـاضـبـيـن. يـخـرج الوضع عن السيطرة. يسقط جنود جرحى وقتلى. وفي ما يبدو دفاعاً عن النفس، يصرخ قائد الفرقة (المثّل صامويل جاكسون): «اقضوا على هؤلاء الأوغاد»، فيُقتل 83 مدنياً نصفهم أطفال ونساء.

أمن الممكن أن تُستلهم جريمة من فيلم؟ ربما.

في أيلول/ سبتمبر 2008، استلهم تنظيم القاعدة فـكـرة فـيـلـم وزير البحرية على طريقته، فهاجم افراده السفـارة الأمـيـركـيـة بصنعاء مضيفين عنصراً جديداً للمشهد السينمائي: سيارة مفخخة. لعلهم قالوا لحظة الاشتباك مع جنود الحراسة اليمنيين جملةً مشابهة لجملة صامويل جاكسون: «اقضوا على هؤلاء الأوغاد»!

* * *

قبل أسابيع، طلب مني صديق إرسال سيرتي الذاتية لإدراجي ضمن برنامج الزائر الدولي إلى أميركا، فاعتذرت. ادّعيتُ أني لا أرغب بالسفر قبل تعلم اللغة الإنكليزية، ولم أقل له إنني أخشى، ولا أطيق، نظرة موظف الجوازات إليّ باعتباري قادماً من بلد يقع خارج العالم!

(*) الروابط على النسخة الالكترونية من المقال

محمد العبسي

كاتب صحفي من اليمن

لحظة انكشاف المؤامرة

قوة غريبة شيطانية زرعت ثقافة الحرية في عالمنا العربي الجميل. زرعتْ الإنترنت، أبصره شباب فانبهرت عيونهم وساروا كالمنومين. تم تحديد موعد الهجوم وانفجر العالم. انتحر محمد البوعزيزي حرقاً، ثم تداعت أحجار الدومينو، تونس، مصر، سوريا، ليبيا، اليمن، حرائق كبرى، الأرض مزروعة بالبنزين. الحرائق الكبرى تصر على أن تظل مشتعلة. والقوة الشيطانية المجهولة تجيد التنكر، لديها وجوه عدة، التحرري والفوضوي والاشتراكي والغربي واليهودي والإسلاموي والماسوني... وهي ذكية أيضاً، وثعبانية، وهي غير مألوفة، غير معتادة بطريقة فظيعة. مرعبة. الشوارع مزدحمة، لماذا يفعلون بنا هذا، هل يريدون الإساءة إلى صورتنا أمام العالم، نحن نعرف، «أبلة فاهيتا» خدمت القوة الشيطانية، لن ننسى. باراك أوباما أيضاً. خدامها في كل مكان، ولكن هي نفسها، أين هي، أين تختفي؟ اخرجي يا كلبة، يا حقيرة، نحن نعرف أنك موجودة، تختبئين في الإنترنت، ما هو الإنترنت؟ يـتـكـلـمـون عـنـه كـثـيراً. والفايسبوك؟ أنا مثلاً أنشأت حساباً بالأمس، دخلت ورأيت، خلاعة وسفالة، الشيطان يدخل بيوتنا، يطير لمساحات غير متوقعة، يتمدد، يتجلى في النار التي يحرقها، الأرض تحترق كحبات البوب كورن، تفور، دولة تنبت بين سوريا والعراق، أميركا من وراء المحيطات تحدق فينا، أوروبا أيضاً. مثلاً، طول الوقت أسمع أناساً يتكلمون عن حقوقهم، كيف أصبحنا هكذا، كيف طالبنا بحقوقنا. بالأمس أيضاً وأنا في «المترو» سمعت بنتاً تزعق في امرأة عجوز، وأنت تريد أن تقنعني في النهاية أن هذا كله صدفة؟ إن الشيطان مثلاً لا يتآمر ضدنا؟

(نص نائل الطوخي ورسم مخلوف)

العربي السفير

متابعات

4.18 ملايين طن هو إنتاج القمح لهذا الموسم في العراق، مُسجّلاً زيادة 36.4 في المئة عن الموسم الماضي. واحتلت نينوى المركز الأول في حجم التسويق (27 في المئة)، وتلتها ديالى ثم واسط. وقدّرت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في إحصاء لها، المساحات المزروعة بـ7.3 ملايين دونم.

قبل أن تحسم معركة الأرض

«قال لي: سلاح؟ السلاح موجود. انزل إلى الوعر، اقلب سلسلة هناك وستجد السلاح، اذهب إلى كل مغارة اشتهرت بأنها مسكونة بالأشباح. لكنني حين عملت بنصيحته لم أجد إلا الأفاعي والحشرات والحشائش التي تعيش بقليل من الماء والشمس». من مذكرات أحد الأسرى الذين يقضون حكماً بالمؤبد في سجون الاحتلال.

خضوع الفضاء الفلسطيني للاحتلال

انسحبت من العمل في المجال الحيوي ذاك معظم القوى «النضالية»، إلى مساحات وجدانية تغيب عنها الإنجازات الفعلية، وإلى حساب «التراكمية» التذرّعية. وهذا يطرح مجالاً للشك في نتائج تحليلات الوضع القائم على أساس يُقصي الأرض والجغرافيا من محدداتها ونظرتها للقائم من احتلال والمفروض من نضال. يخضع الفضاء الفلسطيني للاحتلال بالتدخل المباشر في بنية الأرض وديموغرافيتها (والديموغرافيا هي جغرافيا كما تعلمون)، وفرض الشكل المناسب لها من خلال السيطرة على مفاتيح الإنتاج والاقتصاد بشكل مباشر، عبر السيادة السياسية والعسكرية. وهذه حالة النسبة الأعلى من فلسطين التي احتلت مبكراً بفضل التهجير القسري لسكان القرى، وهروب رأس المال المشكّل لبيئة المدينة فيها. أما الشكل الثاني للتدخل فيتم بالتوجيه المباشر عبر الإحلال الديموغرافي، أو غير المباشر عبر التحكم بتوجهات «الإدارة الفلسطينية» (تسميتها «سلطة» يعتبر مجازاً غير متقن، فكيف بمن يسميها «دولة»!) القائمة على التمويل الاستعماري الذي أنجز مهمة القضاء على العمق الحصين من الجغرافيا الوعرة طبيعياً والحصينة فكرياً لحساب جهتين، أولاهما تعزيز الوسط الديني المكدس عمودياً، وثانيهما لحساب الاستيطان الصهيوني المتوسع أفقياً. هل تساءلنا مرة لماذا يتميز الطراز التخطيطي للمستوطنات الصهيونية بشكل الضواحي الشريطية الممتدة أفقياً وتغيب عنه البنايات ذات الأدوار المتعددة؟ قد تكون سليقة الإحساس بالتوسع الاستيطاني لا تجد حيزاً لدهشة لدى الفلسطيني من أية ممارسة للاحتلال، لكن السؤال موجه لمن يوافق بل ويستثمر في تعزيز التكدس في جغرافيا ضيقة غير قادرة على المواجهة أو خلق حالة مواجهة فعلية مع الاحتلال.

«دولة سلّمية من المدن»

على عكس «القوى» الفلسطينية التي تختصر تحركاتها في سياقات لا تعتمد الواقع الجغرافي ولا الحال المعاش للأرض، كانت القوى الاستعمارية والصهيونية في بحث وتدارس وتطبيق مستمر للخطة التي تمكنها من فرض سيادتها على المتبقي من الأرض الفلسطينية من دون احتلال مباشر. ففي العام 2004، أصدرت مؤسسة RAND الأميركية دراسة تحت عنوان «مشروع القوس، كيف للدولة الفلسطينية أن تنجح». اعتمدت هذه الدراسة على بناء ما يُسمى «دولة سلّمية من المدن» تتصل فيما بينها بخط مواصلات يصل جنين بالخليل مروراً بكل الضفة المحتلة، ويصل الخليل بالقطاع من خلال رفح ويمر إلى شمال القطاع. والملاحظ أيضاً في الدراسة أن هذا الخط يقع في أقصى شرق مدن الضفة، الأمر الذي يدفع بالتحرك الديموغرافي بعيداً عمّا يسميه الاحتلال في أسطورته «تلال يهودا والسامرة» الذي استوطن في الجزء الأكبر منها وأبقى هذه الجيوب من المدن والتكدس السكاني من الأفراد غير القادرين على الحياة إلا بالعمل في المنظومات الاقتصادية التي تعمل على إبادتهم. قد لا تكون هذه الخطة هي ما ينفذ الآن، فما يحدث فاق التحليلات والأهداف المرجوة منها، وخلق واقعاً أكثر «إيجابية» لتعميق الاستيطان الصهيوني. ومن اللافت أيضاً أن ما يقوم به الاحتلال في خطته يستند الى أن هذه المستوطنات لا يمكن لها أن تعيش وحدها من دون الحاجة إلى المدينة ومرافقها. وفي هذا حساب لـ«أسوأ» ما قد يقْدم عليه الاحتلال (إن لم يكن مستحيلاً) وهو أن يقوم بالانسحاب من الأرض المحتلة العام 1967، وإبقاء المستوطنين تحت رعاية الإدارة الفلسطينية التي تهيئ مدنها لتكون بما يكفي من الليبرالية والتحرر لتستوعب أي مستفيد من مرافقها. وحيث إن هذا الأمر يستحيل من منطلق أن الواقع الجغرافي يقول بأن المستوطنات الإسرائيلية متصلة فيما بينها بشبكة طرق خاصة، ومتصلة أيضاً بمحاور طرق عرْضية مع المدن المحتلة العام 1948، كما أن بعض المستوطنات «الكبرى» في الضفة الغربية تتصل عرْضياً بطرق إقليمية تصل فلسطين المحتلة بمدن الأردن، ضمن مشروع ربط إقليمي كما هو وارد في الخطة الاستراتيجية الصهيونية ضمن ما يُسمى بـ«إسرائيل 2020» وهو المشروع الذي يخطط لحالة دولة الاحتلال في المستقبل، وهو لا يلقي بالاً لوجود دولة فلسطينية بينه وبين الأردن، وخطته تقضي بأنه لا وجود لأي كيان غير صهيوني في تلك المنطقة.

النظرية والتطبيق

كل المخططات التي يجري تنفيذها وتخطيطها، مما علمنا وما لم نعلم، تخرج من أروقة مؤسساتية صهيونية تعمل فيها كل القطاعات، من المخططين والعسكريين والخبراء، من الكيان وداعميه من عنصريي وصهيونيي العالم السالكين للمدارس الاستعمارية في التخطيط والبناء والتوسع. وعلى الطرف المقابل، لا أحد، لا إدارة ولا مؤسسة ولا أفراد، حيث إن لا نفع للأفراد في مجال كهذا إلا أن يكونوا منصهرين في النظرية بممارستها. وبرغم اختلاف الأساسيات الناظمة لتجربته، فإن في تجربة المعماري والمخطط العربي المصري حسن فتحي مثالاً للمخطط المنخرط في نظريته حد التطبيق. كانت محدّداته تقوم على بناء قرى للفقراء والمهجّرين من المقابر الفرعونية، من خلال استخدام المواد المحلية المتوافرة تحت شعار «ابنِ مما تحت قدميك». قد يكون الاختلاف الموضوعي بين حالة البناء والتخطيط من أجل الفقراء والمواجهة الطبقية، وحالة البناء والتخطيط من أجل المواجهة ضد التطهير العرقي والإبادة، عائقاً أمام المقاربة للتطبيق والممارسة، ولكن تبقى فكرة المخطِّط المطبِّق للنظرية رؤية يجب على مخططينا الوظائفيين أن يتبعوها وأن يوجدوا مناطق المواجهة بالديموغرافيا والجغرافيا المواجهة. لا إنكار أن الدخول في حيز هذا التفكير (للكبار فقط) ويحتاج إلى صناعة قرار ـ بالأحرى فرضه ـ وخلق سبل ووسائل تدخل في البنية المسيطر عليها، حيث أن شكل الممارسة يجري بشكل يقوم على خلق التوجه نحو النزول في سلم التطور الاجتماعي ـ وهذا أيضاً للكبار فقط ـ من المدنية المفتعلة إلى القروية الفعلية القائمة على الإنتاج المادي المرتبط بشكل مباشر بالأرض وقيمتها التي تكسبها المجاز فيما بعد.

يتدخل شكل الحياة المدنية المفتعلة في خلق جوّ من الحنق الذي قد يؤدي إلى آثار ارتدادية تتمثل في النزول بسلم التطور الاجتماعي الذي صعدته فئة اجتماعية بشكل متسارع، لم يُتِح المجال أمام التطور الاجتماعي الطبيعي. يمكن تحقيق هذه الحالة من خلال تأجيج سخط هذه الفئة تجاه الجو العام المعيش في هذه الفضاءات، الأمر الذي يتيح المجال أمام الارتداد نحو المجتمع المترابط الذي يحمل حصانته بطبيعته، وبذلك تسير خطوط الديموغرافيا باتجاهات مختلفة عن المقرر لها، والموجهة من خلال قوى اقتصادية واستعمارية. فالجغرافيا الأصيلة غير المشغولة هي أكبر مساحة ــ بحكم النمط التخطيطي ـ من تلك المفتعلة والمتسارعة في نموها. إن فتح المجال أمام الصراع القائم على الحياة الطبيعية يطرح التحدي الجوهري التالي: «أي الأنماط قادرة على العيش؟ وأيها القادر على دفع ثمن من دون تردد؟»...

محمد مشارقة
مهندس وكاتب من فلسطين

حلم ..

عبد الرحيم ياسر / العراق

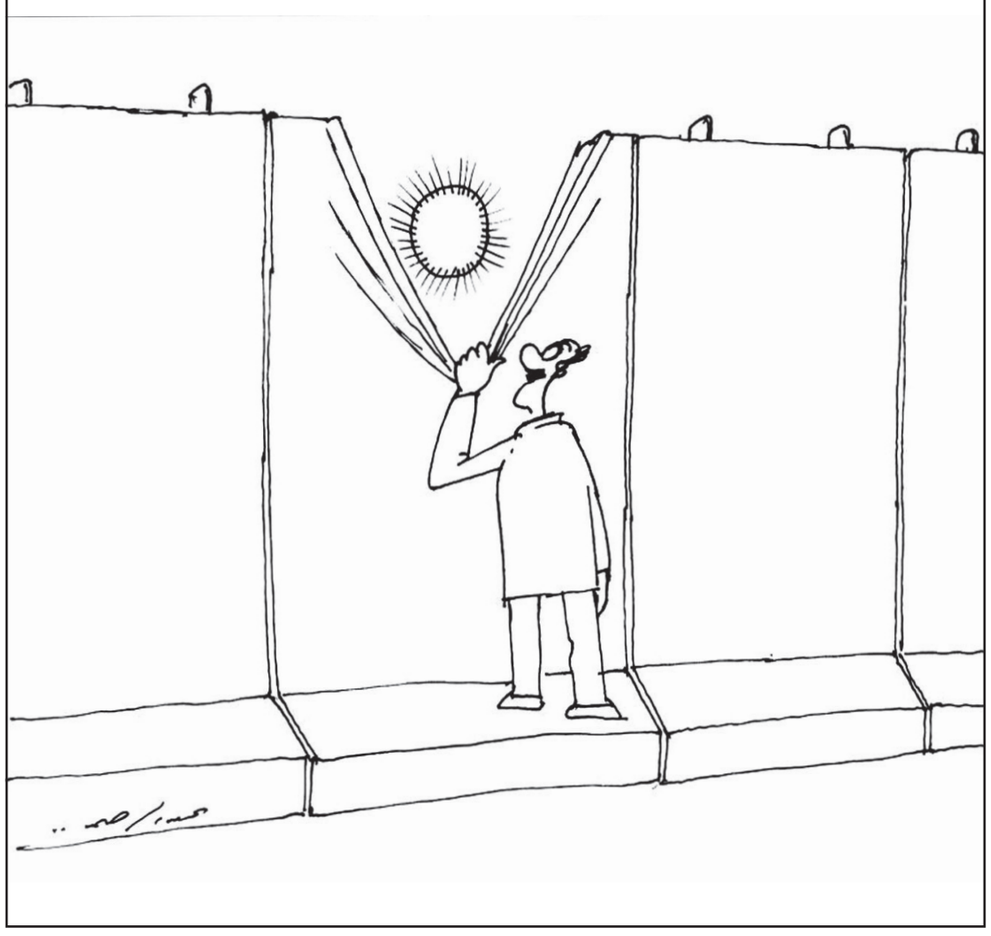

arabi@assafir.com

ـ الانتخابات العراقية: قرابين على مذبح الرئيس ـ علي الجفّال
ـ الصحافة الأردنية: طائر الفينيق المتعثر بظرف إقليمي حرج ـ رانية الجعبري
ـ يستقبل الموقع مساهماتكم واقتراحاتكم وتعليقاتكم:
على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
على «تويتر»: السفير العربي - Arabi Assafir@

.. بألف كلمة

#SelfiePoubella

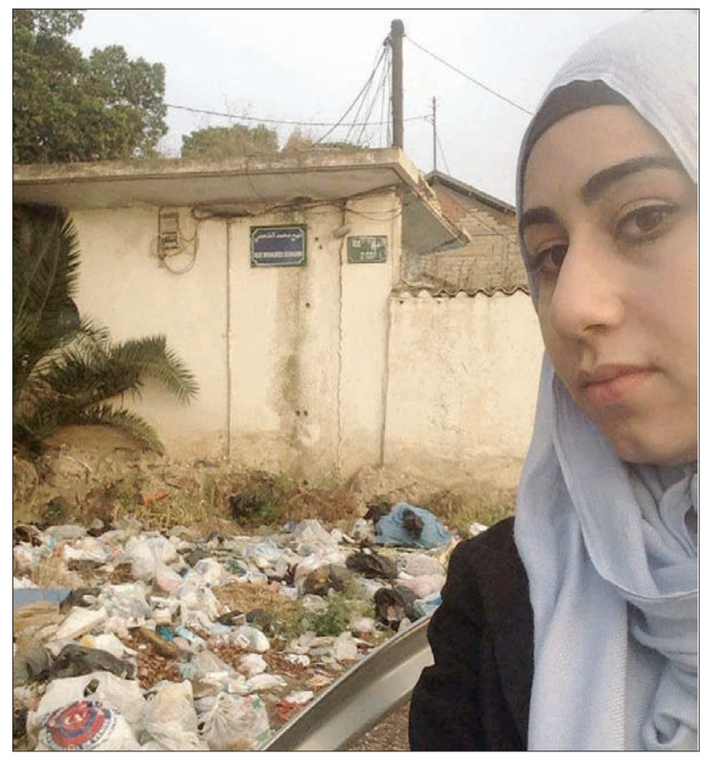

الحملة selfie poubella تريد إظهار تلوث شوارع تونس، داعية إلى استخدام هاشتاغات (#SelfiePoubella) و(#NomQuartier) وهي لصور ذاتية ملتقطة الى جانب أكوام الزبالة وموثقة بحسب اسماء الشوارع أو المناطق. الصفحة أنشأها الصحافي شاكر بسباس بعنوان «سلفي بوبالة ـ نظّف تونس»، وهي تعمل على تحوير الاستخدام السائد للـ«سلفي» القائم على إظهار الجمال في الصورة الملتقطة ذاتياً وبشكل إفرادي، وغرابتها احياناً. هنا لا طرافة في المشهد بل ما يستدعي النفور، ويدعو السلطات الى التحرك.

من صفحة الحملة على فايسبوك

مدونات / فايسبوكيات

السعودية: مواطن «ترانزيت»

نسمع ونقرأ في الأخبار عن جرائم «هزت» المجتمع، التعبير هنا مجازي، لكن الهز حاصل فعلاً، وإن بصورة مختلفة. توابع «الهز» قلق واستهلاك للإشاعات مع عدم وضوح رؤية، وأنا أفهم أنه عند وقوع جريمة فإن سلطات الأمن تقدم معلومات بسيطة لمصلحة البحث والتحرّي وبانتظار التحقيقات، لكن بعد مرور فترة معقولة من الأيام والأسابيع يفترض أن يظهر شيء، معلومات جديدة، أو بيان عن المستجدات.
كثيرة هي الجرائم التي قرأنا وسمعنا عنها ولم تنشر تفاصيل التحقيقات فيها، لكن بعضها مُختلف، مثل جريمة مقتل طفل (11 عاماً) في الرياض، والمتهم بها خادمتان لم تتكرّم علينا الشرطة بنتائج التحقيقات، ليست هذه الجريمة الوحيدة التي تحولت إلى أسئلة تبحث عن إجابة، وإلى مصدر للإشاعات.
لكن قضية عدم الإفصاح هنا ليست محصورة في جرائم مرت عليها أسابيع بل تدخّل حيّز الأعوام! مثل قضية استعادة موظف في شركة الاتصالات متّهم بالاختلاس والتلاعب ببيانات المشتركين، الذي تمت استعادته أخيراً من الإنتربول. لكن النتائج لا حس ولا خبر عنها.
وكأن المواطن ليس سوى راكب في صالة الـ«ترانزيت»، يسمع عن رحلات قادمة وأخرى مغادرة، وينتظر الرحلة التي تخصه هو فقط!

من مدونة «عبد العزيز أحمد السويد» السعودية
http://www.asuwayed.com/

مصر: نطلب معاملة آدمية!

زرت كريم طه في سجن الفيوم، ونسيت أحكي عشان طلعت مباشرة فور إعلان خبر الحكم بتاع الشورى.
وصلنا إلى السجن الساعة التاسعة صباحاً ومشينا على 4 العصر، وكل ده في الانتظار، مع إن الزيارة نفسها خمس دقائق. الوضع سيئ جداً. حاطين كريم في زنزانة انفرادي، دواعي أمنية. تحت الأرض، لا كهرباء ولا نور الشمس، ومش بيطلع يشوف النور غير وقت الزيارة. منعوا دخول أيّ هدوم غير الغيارات، وطبعاً ممنوع الكتب أو أي حاجة لأنّه كدا كدا مش هيعرف يقرأ في الظلمة.
كانوا يعالجونه بالعافية عشان يخففوا من آثار التعذيب اللي تعرّض لها في وادي النطرون قبل ما يتمّ نقله إلى سجن الفيو.
كريم قال لنا: هم يحاولوا يكسروني بس أنا متكسرتش.
يطلب كريم حاجة بسيطة جداً، أن يتمّ نقله إلى زنزانة طبيعية، وأن المجلس القومي لحقوق الإنسان يزور سجن الفيوم. كريم طه ومحمد شريف وإمام فؤاد من معتقلي 25 يناير، تعرضوا للتعذيب في وادي النطرون. شريف وإمام أيضاً وضعهم سيئ.
من فضلكم أتكلموا عنهم، أضغطوا على أعضاء المجلس القومي ليقوموا بزيارتهم.
حتى لو مش هنعرف نخرّجهم دلوقتي، على الأقلّ نضمن لهم معاملة آدمية جوّا.
jan28الحرية_للجدعان

من صفحة سناء سيف على فايسبوك

مستقبل التمويل الجماعي في السودان

بدأ «التمويل الجماعي» في الظهور تدريجياً، في السنوات الأخيرة، مع توسّع ثورة الاتصالات وبدء تفكير كثير من المجموعات والأفراد في تنفيذ مشاريع جديدة تتجاوز طرق التمويل والدعم التقليديّة والانتقال إلى خيارات أكثر مرونة وانفتاحاً.
يعتمد «التمويل الجماعي» على إتاحة الفرصة للجماهير للمشاركة في تمويل أي مشروع مباشرة ومن دون قيود. كما أنه غير محدد بمنطقة جغرافية معينة، ويمكن تصميم الحملات الإعلامية للمشاريع بحيث تخاطب الجمهور العالمي، وهناك الكثير من المشاريع التي تمّ حلّ قضاياها المحلية عبر مشاركتها عالمياً.
في السودان بدأت مجموعات من الناشطين والمتطوّعين بتطبيق هذه الأفكار، حيث تمّ تمويل فيلم «سودانا» كمثال أوّل عن طريق منصة «الكيك ستارتر»، وتمّ جمع حوالي 13 ألف جنيه استرليني. تعتبر هذه التجربة ناجحة كأول فيلم يتمّ تمويله بهذه الطريقة. وتمّ في حوالي شهر، جمع ما يُقارب الـ10 آلاف دولار لتمويل «مدرسة الهدي للاجئين في جبال النوبة». الحملة الإعلامية لهذا المشروع تمّ تصميمها لتخاطب الرأي العام العالمي حيث جرى التركيز على ترجمة الفيلم الوثائقي. هناك أيضاً بعض المشاريع التي لم تنجح في إكمال التمويل اللازم، لكن لا دراسات مفصّلة حول أسباب فشل ونجاح كل هذه المشاريع.

من مدونة «مدونون سودانيون بلا حدود»
http://sdunlimitedbloggers.blogspot.com/